الشبكة اليمنية للحقوق والحريات
Yemeni Network For Rights And Freedoms

الحديدة

دروع بشرية في حديقة الموت

تقرير حقوقي يرصد جرائم وانتهاكات مليشيات الحوثي

في محافظة الحـــديـــدة

للفترة الزمنية من 1 يناير2025م وحتى 30ديسمبر 2025م



صادر عن

الشبكة اليمنية

للحقوق والحريات

https://ynrf.org

المـقدمـة - 1

دخلت الحرب في الجمهورية اليمنية عامها العاشر معلنة فصولاً جديدة لكارثة إنسانية هي الأشد تأثيراً والأكثر تعقيداً على السكان المدنيين الذين وجدوا أنفسهم في العام ٢٠٢٥م بعد عشر سنوات من الحرب والدمار الحوثي خاصة أبناء محافظة الحديدة أمام خطرين محدقين بهم

الأول يتمثل في قذائف الموت المدفعية والصاروخية الحوثية التي تتساقط فوق رؤوسهم كل يوم واتخاذ المواطنين دروعاً بشرية.

والثاني: يتمثل في حالة الفوضى التي نشرتها وتنشرها بعض العصابات المسلحة التابعة المليشيات الحوثي في محافظة الحديدة داخل الأحياء عبر الاشتباكات المسلحة وإطلاق الرصاص بشكل عشوائي في الاحياء والأسواق ما أدى إلى بث حالة من الرعب والخوف في المدن والأحياء وعطل كل مسارات الحياة الآمنة بالإضافة الى عمليات القتل والذي لا يكاد أن يمر يوم بدون قتل المدنيين.

وها هي اليوم مليشيات الحوثي الارهابية تعود مجدداً لنقل معداتها العسكرية والصواريخ للأحياء السكنية ومزارع المواطنين لجعلهم وممتلكاتهم عرضة للاستهداف ودروعا بشرية تحتمي بها أمام الضربات الأميركية او البريطانية" وتعرض أبناء اليمن للمخاطر استمراراً لمزايدتها في نصرة غزة".

تعيش محافظة الحديدة واقعاً حقوقياً بعد الأسوأ منذ انقلاب المليشيات الحوثية خاصة بعد التصعيد العسكري من مليشيات الحوثي التي واصلت ولا زالت تواصل عملية تحشيدها للمقاتلين والأسلحة والمعدات العسكرية من مختلف مناطق سيطرتها شمال وشرق وغرب اليمن إلى داخل مدينة الحديدة استعداداً لخوض ما أسمتها معركة تحديد المصير والتي سيدفع ثمنها الجميع بما فيهم المدنيون حسب تصريحات قيادات عليا للمليشيات الحوثية.

وبين التصعيد العسكري لمليشيات الحوثي الارهابية، يسقط كل يوم قتلى وجرحى مدنيون معظمهم من النساء والأطفال جراء عمليات القصف المدفعي المتواصل من مواقع تمركز ميليشيا الحوثي الارهابية والتي تستهدف بشكل مباشر الأحياء السكنية في المناطق المحررة، فيما قضت وتقضي أسر بأكملها جراء الغارات الجوية الأمريكية داخل مناطق سيطرة الميليشيات الارهابية التي لم تتوان لحظة في استخدام السكان المدنيين دروعاً بشرية أمام تلك الغارات.

أضف إلى ذلك عمليات التدمير والاتلاف الانتقامية التي تمارسها ميليشيا الإرهاب والانقلاب الحوثي مستهدفة مشاريع المياه والصرف الصحي والبنية التحتية سواء في المناطق التي تم دحرها منها كما حصل في مديريتي "حيس" و"التحيتا" أو وسط مدينة الحديدة التي تشهد حتى اللحظة عملية عبث منظمة من خلال أعمال الحفريات وتقطيع الشوارع واقتحام ومداهمة المنازل والمباني الحكومية للتمترس فيها واعتلاء أسطحها من قبل مقاتلي وقناصة مليشيات الحوثي التي نصبت مدافعها ودباباتها داخل الأحياء والتجمعات السكنية والأسواق الشعبية في المدينة.

ونتيجة لذلك كله فقد شهدت محافظة الحديدة أكبر موجة نزوح خصوصاً خلال الأعوام الماضية بعد تصعيد المليشيات الحوثية من اعمالها العدائية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وتحويلها الى ساحة حرب واستهداف السفن التجارية وتعطيل الممرات التجارية الدولية وهو الأمر الذي دفع المواطنين الى النزوح والهروب من الموت، ومن كتب له الحياة من أولئك النازحين الهاربين من الموت والجوع وغلاء المعيشة وجد نفسه عرضة لابتزاز وجشع سائقي سيارات الأجرة ومكاتب العقارات وأصحاب البيوت وتجار التجزئة على غرار ما حصل مع النازحين إلى محافظتي "صنعاء" و "إب" وغيرها من مناطق سيطرة ميليشيا الانقلاب مما أضطر معظم تلك الأسر النازحة إما للعودة إلى مدينة الحديدة أو افتراش الأرصفة والشوارع في تلك المحافظات التي نزحت اليها.

المـقدمـة - 2

القتل لدى مليشيات الحوثي مهنة احترافية وبقدر ما تمثل هذه الجريمة أكبر انتهاك صارخ لحق الانسان في الحياة فإنها تمثل عندهم قربة وطاعة لأسيادهم وضرورة لتحقيق مشروعهم التوسعي، لقد ارتبطت حوادث القتل في جميع المحافظات التي تسيطر عليها جماعة الحوثي ارتباطاً وثيقاً بالجماعة الحوثية، سواء كان القتلى من خصومها أو ممن ترسلهم وقوداً لجبهات القتال المختلفة وغالبيتهم من الأطفال.

ومع تعدد أساليب ووسائل الحرب والاجرام الحوثية يظل المدنيون هدفا لتلك الحرب الظالمة ويستمر القتل ونزيف الدم باستمرار أعمال القصف التي تستهدف منازل المواطنين والاحياء السكنية من قبل جماعة الحوثي بما فيها تلك الأحياء والمنازل البعيدة جداً عن خطوط المواجهات الأمامية.

ومن كتبت لهم النجاة أمام قذائف الهاون والهاوزر والدبابات ومضادات الطيران والصواريخ البالستية والطيران المسير ورصاص القناص المرسلة من جماعة الحوثي تجدهم يسقطون ضحايا إما للرصاص الطائش أثناء الاشتباكات المسلحة التي تحدث بين الحين والآخر وسط المدينة أو للألغام الأرضية المزروعة على نطاق واسع من المحافظات اليمنية.

قامت مليشيات الحوثي بنشر دباباتها ومدافعها في معظم الجبال والتلال المطلة على المدن في محافظة الحديدة من كل الاتجاهات وبدأت باستهداف الأحياء السكنية والمؤسسات المدنية والخدمية ودمرت عدداً كبيراً من المنازل والمنشآت وسقط الكثير من المدنيين الأبرياء معظمهم نساء وأطفال بين قتيل وجريح، وكذا أطبقت حصاراً خانقاً على المدن اليمنية من جميع المنافذ.

صعدت مليشيات الحوثي من عنفها ضد المدنيين في محافظة الحديدة واستخدمت القوة بشكل مفرط حيث قصفت الأحياء السكنية بجميع أنواع الأسلحة مثل مدافع الهاوزر، صواريخ الكاتيوشا، قذائف الهاون، قذائف الدبابات، الصواريخ البالستية، والطيران المسير وأعمال القنص، واستخدام الألغام في الطرقات المؤدية من وإلى المدينة وفي الجبال والوديان وحتى المرافق التعليمية.

وتركز القصف بشكل متعمد على أحياء تكتظ بالسكان ومنازل المواطنين والمراكز التجارية والأسواق العامة والحارات والطرق والشوارع، كذلك استهدفت مليشيات الحوثي سيارات الاسعاف والسيارات المدنية مما ترتب عنه سقوط العديد من الضحايا المدنيين العزل خاصة الأطفال والنساء.

لقد تعرض المدنيون اليمنيون خلال الأعوام الماضية في محافظة الحديدة، بكل فئاتهم أطفالاً ونساء وكبار سن لأكبر عملية انتهاك لحقوق الانسان خلال التاريخ المعاصر لليمن، أقل ما يمكن ان توصف به أنها حملة اجتثاث، لم يبق حق من حقوق الانسان الا وانتهك ولم تبق أسرة الا وتعرضت حقوقها لانتهاك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولم تسلم شريحة من شرائح المجتمع الا وتعرضت للانتهاك.

شنت مليشيات الحوثي الارهابية على أبناء محافظة الحديدة حملة من الجرائم والانتهاكات المختلفة تبدأ من اقتحام المنازل والمداهمة وما صاحب ذلك من ترويع للأطفال والنساء في أوقات الصباح الباكر أو في المساء وبعض المساكن لم يتم اقتحامها من الباب وانما يفاجأ ساكنوها بدخول المسلحين من على أسوار المنزل أضف إلى ذلك أن المنازل التي تم اقتحامها تم نهب الأشياء الثمينة فيها كالمجوهرات والنقود والأجهزة الالكترونية وغيرها والعبث بالأثاث وتحطيمه، أما المنازل التي نزح سكانها اضطرارا وتركوها خالية فقد نهبت المليشيا كل الأثاث الموجود فيها واحتل مسلحو الحوثي بعض المنازل الأخرى خاصة منازل الخصوم السياسيين وقيادات الشرعية.

المـقدمـة - 3

وتعمدت المليشيا الحوثية استهداف الاحياء الاهلة بالسكان والأسواق الشعبية بكافة أنواع القذائف غير الموجهة كقذائف الهاون وصواريخ الكاتيوشا، وزراعة الألغام في الأراضي الزراعية والطرق الفرعية، وتعمدت المليشيا قنص النساء والأطفال، وترويع الامنين بالضرب العشوائي في الهواء مما أدى الى القتل والإصابة بالرواجع المقذوفات)، وكذلك التمترس في المنشآت التعليمية والطبية والمصانع والمستودعات التجارية والاحياء السكنية والشوارع الرئيسة والأسواق العامة وتفجير المنازل ودور القرآن والمساجد واحداث الاضرار بمنازل المدنيين وقطع الطرق الرئيسية وحصار المدن والقرى والتسبب في وفاة مدنيين بسبب الحصار، ومنع دخول الأغذية والمواد الطبية وأسطوانات الاكسجين ومياه الشرب، ومنعت منظمات الإغاثة من الوصول الى المواطن.

بالإضافة الى ما تقوم به المليشيا الحوثية من حملات الاختطاف وحجز الحريات والاعتقال والاختطاف التعسفي والإخفاء القسري وانشاء سجون سرية، واتخاذ المعتقلين دروعا بشرية وتعذيب المختطفين حتى الموت، والقتل والإصابة، والتنكيل والتشريد والتهجير الاجباري والحرمان من التعليم والصحة والكهرباء والمياه بل وحرمانهم من حق العيش من خلال مصادرة رواتب رب الأسرة.

وكذلك حرمان أغلب الأسر اليمنية من رب الأسرة إما لأنه معتقل في إحدى المعتقلات التابعة المليشيات الحوثي أو لأنه نزح اضطرارياً الى منطقة أخرى تاركاً أسرته وأطفاله وعمله وبلدته التي يعيش فيها إلى منطقة أخرى، بحثاً عن الأمن والأمان وهرباً من الاعتقال.

ولم تعد لكاميرات الإعلاميين المحايدين وجود ولم يعد للناشطين تواجد أو ظهور، وتم قطع خطوط الكهرباء ووسائل الاتصالات والانترنت وتقويض سلطات الدولة ونهب المال العام وتعطيل القضاء والقتل المتعمد للمدنيين والاعدامات الميدانية، وتجنيد الأطفال.

كما تعمدت مليشيات الحوثي مصادرة المحروقات كالديزل والبترول والكيروسين كقابل قيام أفرادها ببيعها في السوق السوداء بأسعار وصلت إلى عشرة أضعاف سعرها الحقيقي الأمر الذي بعد عقوبة جماعية تعرض لها المواطنون اليمنيون.

وتسببت جرائم المليشيا الحوثية بزيادة المعاناة الإنسانية حيث توقف عشرات الآلاف وأكثر من ذلك عن العمل وانقطعت مصادر الدخل لديهم فالمزارعون توقفت مضخات المياه عن ري محاصيلهم وجفت الأشجار، والصيادون توقفت قوارب صيدهم عن الإبحار بسبب انعدام الديزل وتوقفت بعض الشركات عن العمل وقامت بتسريح العمال فيها.

وبالمقابل ارتفعت أسعار السلع الغذائية نتيجة لارتفاع أجواء النقل المترتبة على ارتفاع أسعار المحروقات، كما أن توزيع محروقات مغشوشة تسبب بضرر كبير المركبات المواطنين.

اما الصحفيون والإعلاميون ومراسلو القنوات والصحف والناشطون الحقوقيون فقد غادروا محافظة الحديدة خاصة المديريات التي تسيطر عليها مليشيات الحوثي هربا من بطش مليشيات الحوثي فلم يعد في المناطق التي تسيطر عليها أي تواجد لوسائل الاعلام مما جعل هذه المحافظات معزولة تماماً عن العالم الخارجي الا من راصدين متخفيين في المديريات يتبعون بعض المنظمات الحقوقية العاملة في مجال رصد حالة حقوق الانسان رغم المخاطر المحدقة بهم في حال أكتشفوا أو ثار شك حولهم خصوصاً بعد التصريحات الصريحة التي أعلنها زعيم جماعة الحوثي عبد الملك الحوثي في إحدى خطاباته محرضاً على قتل الصحفيين والناشطين.

المنظمات المدنية الحقوقية وغير الحقوقية تعرضت مقراتها للنهب ومصادرة محتوياتها وتحويل بعضها الى سجون ومعتقلات خاصة كما هو الحال في مؤسسة الغيث الخيرية بمديرية الزيدية ودار القرآن ببيت الفقيه وسكن الطلاب في زبيد بمحافظة الحديدة وغيرها وما بقي من المنظمات الاغاثية فتم ابقاؤه واجهة لمصادرة الإغاثة لصالح مليشيات الحوثي.



منهجية التقرير

اعتمدت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات في اعداد هذا التقرير على منهجية المعايير الحقوقية والقانونية الدولية المتبعة، وذلك من خلال النزول الميداني لفريق الرصد الميداني الذي ينتشر في جميع مديريات محافظة الحديدة، المؤهل والمتخصص في عملية الرصد والتوثيق، واستمع الى الشكاوي والبلاغات المقدمة من المدنيين، بالإضافة الى التقارير الرصدية والموثقة للمنظمات الأعضاء في الشبكة، واعتماد فريق الشبكة الميداني في جمعه للمعلومات على النزول الميداني إلى مكان مسرح الانتهاك واستماع الفريق للشهادات ومقابلة الضحايا وأقاربهم وجمع الصور الفوتوغرافية والفيديوهات والتحقق من دقة المعلومات وتحليلها وفرزها وتصنيفها وتدوين البلاغات والشهادات باستمارات موثقة وفقا للمعايير الدولية والمهنية والقانونية المطلوبة بمهنية وموضوعية وحياد.

عوائق وصعوبات التقرير

واجه فريق الرصد والتوثيق الميداني التابع للشبكة اليمنية للحقوق والحريات في محافظة الحديدة اثناء عمله كثيراً من التعقيدات والمخاطر نتيجة للقبضة الحديدية التي تمارسها مليشيات الحوثي في المحافظة ضد كل الناشطين الحقوقيين والإعلاميين والناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي بل إن كل من يثار شك بسيط حوله بأنه معارض للانتهاكات الحوثية يتعرض للاعتقال والحجز خارج القانون، وتعرض بعضهم لمخاطر الوقوع في الاعتقال والاغتيال اثناء رصد المعلومات.
كما واجه بعض أعضاء الفريق صعوبة نقل وارسال المعلومات في وقت وقوعها بسبب عدم توفر الانترنت في مكان تواجده او عدم قدرته على اجراء اتصال هاتفي من مكان عام بسبب الرقابة المشددة على كل المواطنين وتحركاتهم.
فكان هذا التقرير ثمرة جهود فريق رصد وتوثيق يعملون من خلف الأضواء يستحقون منا كل الشكر والتقدير على جهودهم.

الإطار القانوني للتقرير

يأتي هذا التقرير في إطار الحماية القانونية للمواطنين من الاعتقال والإخفاء القسري والتعرض للتعذيب والمعاملة المهيئة واللاإنسانية التي أقرها دستور الجمهورية اليمنية وتم النص عليها في فروع القانون الجنائي اليمني والقوانين الخاصة بتنظيم وحفظ الأمن ، والاتفاقيات الشارعة كميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية، والاعلانات والمعاهدات الدولية العامة والخاصة التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية وأصبحت جزءاً من القانون الوطني كالإعلان العالمي الحقوق الانسان، والعهدين الدوليين المتعلقين بالحقوق السياسية والمدنية ، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، والاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية الأفراد من الاعتقال التعسفي والاخفاء القسري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الانسانية، والحماية القانونية التي يجب أن يتمتع بها المدنيون أثناء النزاعات المسلحة المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ والبروتوكولات الملحقة بها ، إضافة لمبادئ العدالة الدولية.

حيث نصت المادة ٤٨ من دستور الجمهورية اليمنية على حماية الحريات الشخصية والأمن الشخصي والكرامة للمواطنين جميعاً

كما نصت المادة (٦) من دستور الجمهورية اليمنية على تأكيد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة.

الملخص التنفيذي للتقرير



تشير البيانات التي وثقها الفريق الميداني للشبكة اليمنية للحقوق والحريات إلى أن الانتهاكات والجرائم الحوثية التي طالت المواطنين لم تكن موجهة ضد فئة معينة بل تستهدف كل من لم يؤيد سلطة المليشيات الحوثية الإرهابية فيما تقوم به وتمارسه، فكل من يخالفها أو يخالف مشروع مليشيات الحوثي فهو حلال النفس والمال والعرض وتقتحم المليشيا الحوثية وتنهب وتصادر باسم الثورة ومحاربة الفساد ومن يعترض فهو خائن وعميل ويستحق الإعدام الميداني وفي أحسن الأحوال الاختطاف والاخفاء القسري والتعذيب.

حيث شملت الجرائم والانتهاكات الحوثية كافة فئات المجتمع من أكاديميين وصحفيين وناشطين حقوقيين ووجاهات اجتماعية وتربويين وسياسيين وطلاب وعمال وعسكريين، كما طالت تلك الانتهاكات النساء والأطفال وشملت الاختطاف والاخفاء القسري وحجز الحرية والاعتقال خارج القانون واتخاذ المعتقلين دروعا بشرية.

وفي العام 2018م تفاقم الوضع الإنساني في محافظة الحديدة عموماً والمدينة وبعض المديريات خصوصاً حيث تعمدت جماعة الحوثي تخريب البنية التحتية للخدمات فحفرت أكثر من (150) خندقاً في شوارع مدينة الحديدة والخطوط المؤدية الى المدينة بعمق (10) أمتار وبعرض لا يقل عن خمسة أمتار على امتداد الشوارع الإسفلتية.

صاحب ذلك تخريب شبكات المياه والصرف الصحي وخطوط الكهرباء في معظم شوارع المدينة واضطرت عشرات الآلاف من الأسر إلى النزوح من المدينة نتيجة لاستخدام المدنيين كدروع بشرية الأمر الذي تحرمه كافة المواثيق الدولية والمحلية ويظهر ذلك من خلال ادخال الأسلحة الثقيلة كمدافع الهاون والكاتيوشا وغيرها من الأسلحة في الأحياء السكنية، واعتلاء المباني الحكومية والعمارات السكنية المرتفعة وتخزين الأسلحة فيها وصعود القناصة على أسطح تلك المباني.

الأمر الذي أثار الهلع في قلوب المواطنين مما دفعهم للنزوح الاضطراري وترك منازلهم

والبحث عن مأوى أمن في مناطق ومحافظات أخرى، وأثبت نزوح عشرات الآلاف من الأسر عدم التزام مليشيات الحوثي بالمواثيق الدولية التي تحرم استهداف المناطق الآهلة بالسكان المدنيين حتى في حالة الحرب.

ففي مديريات حيس والخوخة والتحيتا والدريهمي يتعرض المواطنون نساء وأطفالاً وشيوخاً بشكل شبه يومي لقصف متعمد بالهاون والكاتيوشا والمدفعية من قبل جماعة الحوثي مما يجعل المواطنين يعيشون حالة من الهلع والخوف الدائم.

وطبقاً للأرقام والاحصائيات الأولية التي توصل اليها فريق الشبكة اليمنية للحقوق والحريات بمحافظة الحديدة خلال الفترة الزمنية للتقرير من 1 يناير 2025م وحتى 30 إبريل من العام الجاري فقد كشف تقرير الشبكة عن ارتكاب مليشيا الحوثي الارهابية لـ (4868) انتهاكاً.

وتنوعت تلك الانتهاكات بين الاختطاف، والتهجير القسري، واستخدام المعتقلين دروعاً بشرية والتجنيد الإجباري وخاصة الأطفال، ونهب الممتلكات، ونهب المواطنين والتجار تحت مسميات عديدة، وملاحقة مناوئين للانقلاب الحوثي، واحتلال العديد من مؤسسات الدولة، والعديد من الجمعيات ومقرات الأحزاب ودور القرآن، واستحداث لنقاط التفتيش ومعسكرات تدريبية وتشريد، وقطع الأرزاق، وسلب الحقوق ومصادرة الكرامة وتكميم الأفواه، وخنق الحريات ونهب قوت الفقراء وغيرها من الانتهاكات التي ترتكب بشكل شبه يومي.

حيث تحقق فريق الشبكة اليمنية للحقوق والحريات من قيام مليشيات الحوثي بقتل (262) مدنيا قتلوا خلال النصف الأول من العام الجاري بينهم (51) طفلاً و (37) امرأة، فيما أصيب (225) آخرون بينهم (47) طفلاً و (40) امرأة.

كما تسببت الالغام الأرضية التي زرعتها مليشيات الحوثي الإرهابية بمقتل (80) مدنياً بينهم (19) طفلاً، و (8) نساء، كما تسببت الألغام الحوثية بإصابة (66) مدنياً بينهم، (14) طفلاً، و (8) نساء.
ولم تكتف مليشيات الحوثي بهذا القدر من الانتهاكات والجرائم بل لا تزال أغلب مديريات محافظة الحديدة تعيش تحت قذائف الموت حتى هذه اللحظة حيث عملت المليشيا على حصار السكان المدنيين من نساء وأطفال ومنعتهم من النزوح والبحث عن مكان آمن، ولم تتمكن المنظمات الإغاثية الدولية من الوصول الى بعض المديريات، أما المنظمات الإغاثية المحلية فمحرم عليها دخول المحافظة بعد أن نهبت المليشيا الحوثية مقراتها وصادرت ممتلكاتها واعتقلت موظفيها منذ وقت مبكر.



وشهدت محافظة الحديدة أكبر موجة نزوح وتهجير خصوصاً خلال الثلاث السنوات الماضية حيث بلغ عدد النازحين منها إلى محافظات أخرى بينها تعز، عدن إب، صنعاء، مارب (25765) نازحاً، أي (٤١٩٥) أسرة، منهم (٦٤٢١) من الاطفال، و (٥٩٤٤) من النساء، غير أن الموت ظل يطاردهم إلى داخل مخيمات النزوح في تلك المحافظات.

ومن كتب له الحياة من أولئك النازحين الهاربين من الموت والجوع وغلاء المعيشة وجد نفسه عرضة لابتزاز وجشع سائقي سيارات الأجرة ومكاتب العقارات وأصحاب البيوت وتجار التجزئة على غرار ما حصل مع النازحين إلى محافظتي صنعاء وإب، وغيرها من مناطق سيطرة ميليشيا الإنقلاب مما أضطر معظم تلك الأسر النازحة إما للعودة إلى مدينة الحديدة أو افتراش الأرصفة والشوارع في تلك المحافظات التي نزحت اليها.

فمنذ بداية عسكرة البحر الأحمر ومضيق باب المندب من قبل مليشيات الحوثي وشنها هجوماً على الممرات التجارية الدولية، وأعداد هائلة من سكان محافظة الحديدة يعيشون حالة خوف وهلع ونحيب إما على هارب مطارد بعيد عن أهله يعيش ضنك البعد والمطاردة والخوف على أهله من أن يصيبهم أي اذى من قبل مليشيات الحوثي، وانقطاع الخدمات الأساسية، أو على مختطف خلف القضبان يتعرض للتعذيب، ولا يستطيع أهله الوصول إليه أو الاطمئنان عليه إضافة للمعاناة التي تتضاعف يوماً بعد آخر بسبب انقطاع مرتبات الموظفين منذ ستة أشهر والتي اضافت وجعاً إلى قلوب ساكنيها، ومأساة إلى الماسي السابقة.
يوثق هذا التقرير (2304) حالة اعتقال واختطاف منها (274) حالة اخفاء قسري، كما سجل الفريق الميداني للشبكة اليمنية للحقوق والحريات (38) حالة تعذيب إضافة إلى (21) حالة اتخاذ دروع بشرية، و (9) حالات تصفية داخل السجون (11) حالة وفاة بسبب الاهمال في السجون (7) حالات وفاة المعتقلين بنوبات قلبية.

وقد توزعت حالات الاعتقال على النحو التالي: (692) حالة من العاملين في سلك التعليم الأساسي والثانوي و (13) أكاديمي بالإضافة الى (312) موظف حكومي و (265) من طلاب الثانوية والجامعات و (559) من نشطاء سياسيين، و (48) من عناصر الحراك التهامي ومن الحقوقيين والاعلاميين ورجال القانون و (978) من القيادات السياسية المعارضة المليشيات الحوثي، و (75) حالة من الأطفال والنساء.

كما سجل الفريق الميداني قيام مليشيات الحوثي بإنشاء واستحداث سجون سرية حيث بلغ عدد السجون المستحدثة التي استطاع الفريق رصدها حتى تاريخ كتابة هذا التقرير (72) سجنا سرياً.

ولم تسلم الأعيان المدنية الخاصة والعامة فقد كانت أمام مرمى نيران مليشيات الحوثي الإرهابية وقصفها المتواصل بشكل عشوائي.

وبحسب الفريق الميداني للشبكة اليمنية للحقوق والحريات فقد تعمدت ميليشيا الحوثي تخريب البنية التحتية للخدمات فحفرت أكثر من 150 خندقاً في شوارع مدينة الحديدة والخطوط المؤدية الى المدينة بعمق 10 أمتار وبعرض لا يقل عن 5 أمتار على امتداد الشوارع الإسفلتية، صاحب ذلك تخريب شبكات المياه والصرف الصحي وخطوط الكهرباء في معظم شوارع المدينة واتخذوا عشرات الآلاف من الأسر كدروع بشرية، الأمر الذي تحرمه المواثيق الدولية والمحلية كافة.

ويظهر ذلك من خلال إدخال الأسلحة الثقيلة كمدافع الهاون والكاتيوشا وغيرها من الأسلحة في الأحياء السكنية، واعتلاء المباني الحكومية والعمارات السكنية المرتفعة وتخزين الأسلحة فيها وصعود القناصة على أسطح تلك المباني، ما أثار الهلع في قلوب المواطنين ودفعهم للنزوحالاضطراري وترك منازلهم والبحث عن مأوى أمن في مناطق ومحافظات أخرى.

وشملت الانتهاكات كافة الممتلكات العامة والخاصة كالاقتحامات والتفتيش ونهب الممتلكات وتفجير المنازل والمساجد ودور العبادة ومقرات الأحزاب السياسية واحراق منازل وقصف عشوائي متعمد والتمترس في الملاعب والأندية الرياضية والمواقع الاثرية السياحية ونهب المعسكرات واحتلال المقرات الأمنية والمؤسسات التعليمية والطبية ومنازل المدنيين واتخاذها مواقع عسكرية.

حيث سجل الفريق الميداني للشبكة اليمنية للحقوق (1024) انتهاكاً طالت الأعيان المدنية ومؤسسات أهلية ومحلات تجارية ومزارع بإضافة الى المركبات الخاصة بالمواطنين ونهب المقتنيات توزعت كالتالي:

(842) حالة تضرر منازل المواطنين بين تضرر جزئي وكلي، و (9) حالات تضرر طالت المنشآت الصناعية و (34) حالة تضرر طالت المؤسسات الأهلية، و(92) حالة تضرر طالت محلات تجارية، بيمنا توزعت بقية الحالات في المرافق الخدمية والمقرات الحكومية والمرافق الصحية وخزانات مياه عامة وغيرها.

وصاحب تلك الانتهاكات حملة مداهمة وتفيش على المنازل قامت بها مليشيات الحوثي في مختلف المديريات التي تسيطر عليها، حيث وثق الفريق الميداني (1354) حالة مداهمة واقتحام وتفتيش ونهب منازل المواطنين، كما سجل الفريق (131) حالة مصادرة للأموال.

بإضافة الى (23) حالة تفخيخ وتفجير المنازل المواطنين، و (9) حالات تفجير جسور عامة، كما سجل الفريق قيام المليشيات الحوثية بنهب (98) مركبة وسيارة خاصة بالمواطنين واستخدامها في نقل جنودها.
كما سجل الفريق الميداني للشبكة اليمنية للحقوق والحريات (64) حالة انتهاك طالت دور العبادة بمحافظة الحديدة.

كما سجل الفريق الميداني للشبكة اليمنية للحقوق والحريات (64) حالة انتهاك طالت دور العبادة بمحافظة الحديدة.

كما رصد الفريق استخدام المليشيات الحوثية ميناء الحديدة لتهريب المخدرات والممنوعات والأسلحة والمحروقات.

جدول يبين التوزيع العام والنوعي للانتهاكات بمحافظة الحديدة

م	حالة ونوع الانتهاك	العدد
1	حالات القتل	262
2	حالات إصابة	224
3	حالات القتل نتيجة الألغام الأرضية	80
4	حالات إصابة نتيجة الالغام الأرضية	66
5	حالات اختطاف والاعتقال	2304
6	نصب حواجز ونقاط تفتيش	150
7	إنشاء سجون خاصة سرية	72
8	حالات وفاة بسبب الاهمال داخل السجون	11
9	حالات تعذيب داخل السجون	38
10	تصفية معتقلين ومخفيين قسراً	9
11	وفاة معتقلين بنوبات قلبية داخل السجون	7
12	تضرر الأعيان المدنية العامة والخاصة	1024
13	تفجير وتفخيخ منازل المواطنين	23
14	تفجير جسور عامة	9
15	نهب مركبات المواطنين	98
16	تضرر دور العبادة والمساجد	64
17	مصادرة أموال عامة	131
الإجمالي		**4868**



اولاً: الاعتداء على الحق في الحياة

تصاعدت أعمال القتل في محافظة الحديدة بشكل مخيف حيث تحقق فريق الشبكة اليمنية للحقوق والحريات من تورط المليشيات الحوثية بقتل (262) مدنياً قتلوا خلال النصف الأول من العام الجاري بينهم (51) طفلاً و (37) امرأة، حيث تسبب القصف العشوائي المليشيات الحوثي بمقتل (119) مواطنا، كما تسببت الالغام التي زرعتها المليشيات الحوثية بمقتل (80) مواطناً، بإضافة الى سقوط (46) مواطناً برصاص قناص المليشيات الحوثية، فيما قتل (15) مواطناً تحت التعذيب في سجون مليشيات الحوثي الارهابية.

ومع ذلك يظل هذا الرقم متواضعاً جداً أمام الكم الهائل من أعمال القتل التي تعرض لها المدنيون الأبرياء من قبل ميليشيات الحوثي، وبحسب إفادات أقارب الضحايا وشهود العيان ومن خلال مشاهدات الراصدين الميدانيين فإن ثمة استهداف بالقتل الممنهج والمتعمد للمدنيين العزل في محافظة الحديدة سواء من خلال أعمال القصف المتكرر للأحياء المأهولة بالسكان والأسواق التجارية وأماكن التجمعات العامة أو عبر القنص المباشر الذي تركز معظمه في الرأس والصدر وكلها مواضع خطيرة والإصابات فيها قاتلة لا محالة.

وكان من بين حالات استهداف المدنيين التي وثقها الفريق جريمة في مديرية حيس حيث قامت مليشيات الحوثي باستهداف منزل بطيران مسير سقط فيها ثلاثة أطفال كان ذلك في 10 نيسان إبريل 2025م صباحاً.

حيث استهدفت طائرة مسيرة تابعة لمليشيات الحوثي منزلا في قرية بيت بيش شمالي مديرية حيس.

وأسفر القصف عن استشهاد ثلاثة أطفال وهم الطفل يحيى سالم بشارة البالغ من العمر 5 سنوات والطفل أيهم سالم عبيد بشارة البالغ من العمر 4 سنوات، والطفلة وعد إبراهيم عبيد بشارة البالغة من العمر 4 سنوات، كانوا داخل المنزل، في مشهد مأساوي يعكس استمرار الميليشيا في ارتكاب الانتهاكات بحق الأبرياء، دون أي مراعاة للأعراف الإنسانية أو القوانين الدولية.



وتأتي هذه الجريمة ضمن سلسلة من الانتهاكات التي تنفذها الميليشيا الحوثية بحق المدنيين في مناطق الساحل الغربي، في تصعيد خطير يهدد الأمن والاستقرار ويضاعف من معاناة السكان.





في 18 مارس 2025، قُتل **الطفل محمود عمر علي هادي** برصاص أحد عناصر القوات البحرية التابعة لمليشيا الحوثي في مدينة اللُحية بمحافظة الحديدة.
ووفقًا لشهود العيان الذين استمع إليهم الفريق الميداني، فقد أُطلق الرصاص على الطفل من الخلف، ما أدى إلى وفاته على الفور، في جريمة أثارت موجة غضب شعبي، ورغم أن الجاني سلّم نفسه مدعيًا أن الحادث وقع عن طريق الخطأ، فإن طبيعة الإصابة أثارت الشكوك حول الرواية الرسمية.



ردًا على الحادثة، خرج المئات من أبناء المدينة في مظاهرات غاضبة، مطالبين بمحاسبة الجاني وفتح تحقيق نزيه وشفاف.
وندد المحتجون بمحاولات المليشيا التستر على الجريمة، مؤكدين أن دماء الأبرياء لا يجب أن تُهدر دون عدالة



وفي 5 نوفمبر 2025م وثق الفريق الميداني للشبكة مقتل مواطن
جددت ميليشيات الحوثي، الثلاثاء، قصف منازل السكان في مدينة التحيتا جنوب محافظة الحديدة، غرب اليمن، في إطار خروقات مستمرة للهدنة الأممية.
وقال سكان محليون للفريق الميداني للشبكة في التحيتا إن الميليشيات الحوثية قصفت بقذائف الـR.B.Gالصاروخية ووجهت السلاح الثقيل على منازل تكتظ بالسكان في الحي الجنوبي للمدينة.
وأحدث القصف حالة من الرعب والهلع في أوساط المواطنين، لاسيما النساء والأطفال، في خروقات مستمرة للميليشيات الحوثية حيث قتل الطفل عبدالله حسن ناصر أحمد البالغ من العمر 17 عام.

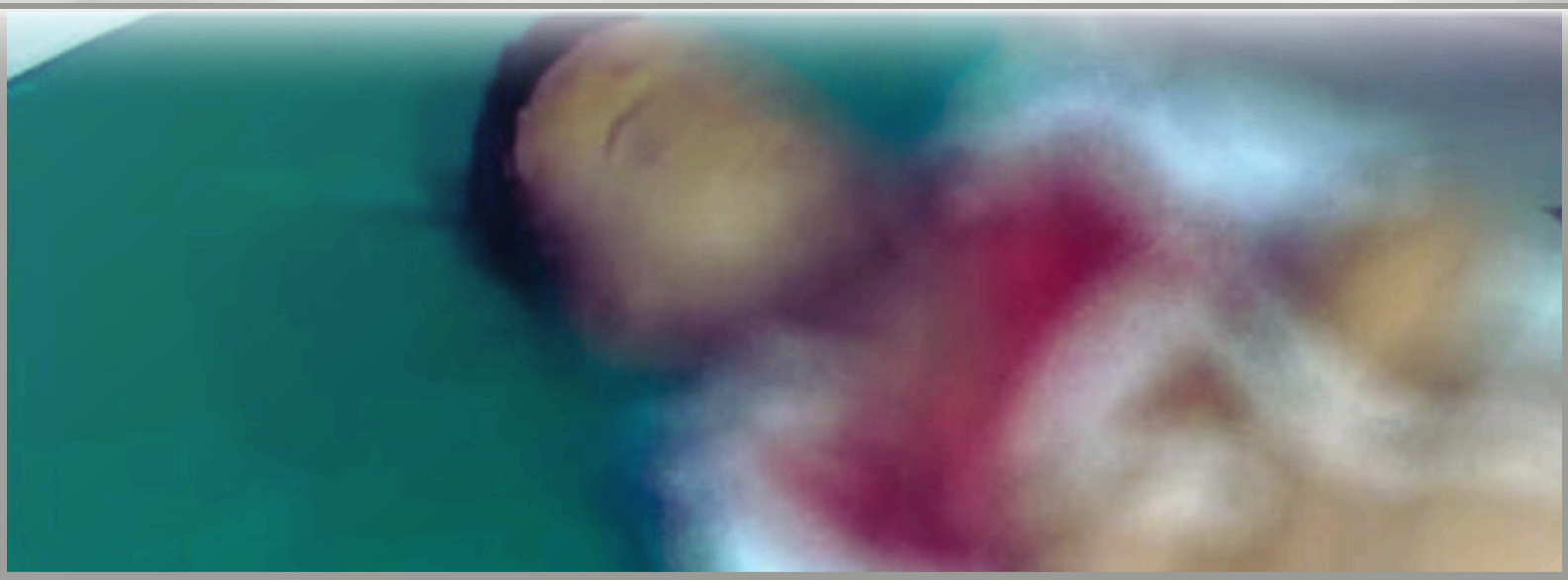



وفي يوم لثلاثاء 24 أُغسطس 2025م, الساعة: 10:41 صباحاً

قناص حوثي يستهدف مواطنا مدنيا في الحديدة، حيث التقاء فريق الشبكة اليمنية للحقوق والحريات بمحافظة الحديدة مع الحاج علي عبد الله عمر والذي أكد للفريق الميداني أن قناصاً تابعاً للمليشيا الحوثية، استهدف نجله هيثم عبد الله عمر البالغ من العمر 35عاماً، ما أدى إلى إصابته بجروح خطيرة أثناء جلوسه مع صديقة بجوار المنزل في قرية النامسة، بمديرية الدريهمي جنوبي الحديدة.



في يوم الأحد، 03 مايو 2025م قادم قناص تابع للمليشيات الحوثي الإرهابية باستهداف أحد المواطنيين شرق مديرية حيس جنوب الحديدة، في جريمة جديدة تضاف إلى سجل جرائم المليشيات المدعومة من إيران.
وقال الفريق الميداني للشبكة أنه وثق حالة مقتل المواطن عبد الله محمد عبد العزيز المشرق البالغ من العمر 40عاماً نتيجة طلقة نارية أصيب بها البطن من قبل قناص حوثي أثناء عودته الى منزله في حيس، وقالت اسرة الضحية والشهود العيان أنه أثناء إصابته حاولوا اسعافه إلى مستشفى بوسطن، إلا أنه قد فارق الحياة قبل وصوله إلى المستشفى.

وفي 17 يناير 2025م ظهرت امرأة في الخمسين من العمر وطفل برصاصة قناص حوثي، يوم الأحد 17 يناير/ كانون الثاني، في مدينة حيس بعد ساعات من خفيفة برصاصة المليشيات في مديرية الدريهمي.

وأكد شهود عيان للفريق الميداني أن فاطمة منصور علي، من يبلغ من العمر نحو 50 عامًا، توفيت بعد بطلة الدراجات النارية الحوثية في البطن.

كما أصيب المواطن عبد الرحمن زايد محمد 29 عام بطلقة قناص في رجلة عيال 12/7 حيث اطيب أصابه بالغة في منطقة الساق.



وبعد مرور ساعة واحد من الجريمة الأولى ارتكبت مليشيا الحوثي جريمة مماثلة في الدريهمي، حيث إستهدف قناص حوثي المواطن إحساس عبد الله أحمد أثناء وجوده أمام المنزل، ما أدى الى اصابته إصابة بالغة في منطقة الظهر.

جدول يبين التوزيع الجغرافي لحالات القتل في الحديدة

مليشيات الحوثي

المديرية	قصف	الألغام	رصاص	إعدام	تعذيب	الاجمالي
حيس	24	19	7			50
الجراحي	21	9	6		2	38
الدريهمي	18	9	4			31
الخوخة	6	16				22
الحالي		4	4			8
بيت الفقية		6	9		2	17
التحيتا	6	6	1			14
الحوك		5	3			8
زبيد		2			2	4
الميناء	40	4	9			53
اللحية	2					2
المنيرة			2		1	3
جبل رأس	1					1
الزيدية				1	3	4
القناوص				1	4	5
المراوعة			1		1	2
الإجمالي	**119**	**80**	**46**	**2**	**15**	**262**

جدول يبين حالات القتل موزعة حسب فئات الضحايا والجهة المتسببة

مليشيات الحوثي

فئة الضحايا	قصف	الألغام	رصاص وقنص	إعدام	موت بالتعذيب	الاجمالي
رجال	55	51	24	2	11	143
أطفال	28	14	7		2	51
نساء	22	9	6			37
مسنون	14	6	9		2	31
الإجمالي	**119**	**80**	**46**	**2**	**15**	**262**

ثانيا: الاعتداء على حق السلامة الجسدية



لا صوت يعلو فوق صوت الجُرم والاعتداء، هذا هو المشهد الذي يسود محافظة الحديدة، التي باتت مسرحاً لإرهاب متفاقم تمارسه المليشيات الحوثية بحق أبناء الحديدة بشكل يومي، لم تتوقف مليشيات الحوثي عند حد معين للانتهاكات، بل يتوصل الأمر بها إلى احداث مجازر وقتل جماعي للمواطنين، فقد سجل الفريق الميداني للشبكة اليمنية للحقوق والحريات إصابة (225) مواطناً، بينهم (47) طفلاً، و(40) امرأة، كما تسببت الغام المليشيات الحوثية بإصابة (66) مدنياً.

كان من بين حالات الإصابة إصابة الطفلة سالي محمد عبد الله، البالغة من العمر 12 عامًا، برصاص قنّاص تابع لميليشيا الحوثي، وذلك أثناء تواجدها في مديرية التحيتا جنوب محافظة الحديدة في 25 مايو 2025م، وتأتي هذه الجريمة ضمن سلسلة من الانتهاكات التي ترتكبها الميليشيات الحوثية بحق المدنيين، وخاصة الأطفال، في مناطق التماس، في ظل صمت دولي مستمر تجاه هذه الممارسات.





كما أصيب أربعة مواطنين بينهم طفل وامرأة بقصف حوثي على قرية بني عكيش في حيس، في جريمة جديدة تضاف إلى سجل الانتهاكات المستمرة، إثر قصف مدفعي شنته مليشيات الحوثي الإرهابية على قرية بني عكيش، شمال غرب مديرية حيس بمحافظة الحديدة، وذلك في يوم الثلاثاء، 25 فبراير 2025م.

حيث أقدمت المليشيات الحوثية على استهداف القرية بقذائف الهاون، ما أسفر عن إصابة الطفل علي عبدالله سالم كزيز، البالغ من العمر عامين ونصف، بشظية في عينه اليمنى، كما أُصيبت المواطنة هالة علي كليب طريح، والمواطن جمعة محمد بطيلي، وهيثم عبدالله سالم كزيز، بإصابات متفرقة وصفت بالمتفاوتة.





مـليشيـا الحـوثـي تـقـصـف منزل مواطن في مديرية مقبنة، منطقة السويهرة المتاخمة لمديرية حيس بمحافظة الحديدة، بـصـاروخ (غـراد)، ما أسفر عن إصابة امرأتين كانتا داخل المنزل لإصابات خطيرة.



قُتـلت الطفلة حنان عايش (11 عامًا)، جراء انفجار شريط ألغام من مخلفات مليشيا الحـوثي الإرهـابية، في منطقة المسنة بمديرية الحالي شرق الحديدة، ما أدى أيضًا إلى نفوق عدد من الدواب.

وتأتي الحادثة بعد أيام من إصابة مواطن ونجله بانفجار لغم في مديرية التحيتا جنوب المحافظة.

في 21 مايو 2025م أصيب مواطن ونجله بجروح بالغة، جراء انفجار لغم أرضي زرعته مليشيا الحوثي في طريق فرعي بمنطقة المدمن غرب مديرية التحيتا، جنوب محافظة الحديدة.

أسفر الانفجار عن كسور في ساقي المواطن خالد خبيتي ونجله يحيى (16 عاماً)، إضافة إلى إصابتهما بشظايا في الأطراف السفلية، أثناء مرورهما بدراجة نارية في طريق عودتهما إلى منزلهما.

وتشهد المنطقة انتشاراً واسعاً للألغام والعبوات الناسفة التي خلّفتها المليشيا، وسط مخاوف من أن تؤدي السيول المتفرعة عن وادي زبيد خلال الأيام المقبلة إلى كشف المزيد منها، مع مطالبات محلية بتدخل عاجل لإزالتها.



في 4 يونيو/حزيران 2025م أصيب مواطن بجروح خطيرة نتيجة انفجار لغم أرضي أثناء حراثته أرضًا زراعية، اللغم الأرضي الذي زرعته جماعة الحوثي المصنّفة دوليًا ضمن قوائم الإرهاب، في إحدى الأراضي الزراعية.

انفجر بالمواطن يحيى محمد عبد الله حشاش، أثناء عمله في حراثة أرض زراعية بإحدى المناطق المحررة التابعة إداريًا لمديرية الجراحي جنوب المحافظة، ما أسفر عن إصابته بجروح في العنق واليدين، وفقًا لإعلام السلطة المحلية بالحديدة.

وأوضح الشهود العيان للشبكة اليمنية للحقوق والحريات أن الانفجار أدى إلى تدمير الحراثة بشكل كبير، وخلف آثارًا نفسية وصحية بالغة على الضحية، الذي نُقل إلى المستشفى الميداني في الخوخة لتلقي العلاج، ولا تزال حالته قيد المتابعة الطبية.



السبت 9 نوفمبر 2024 الساعة 21:31

أصيب مواطن بقصف شنته مليشيا الحوثي الإيرانية، على أعيان مدنية في ريف مديرية حيس، جنوبي الحديدة.

حيث استهدفت مليشيا الحوثي الإرهابية تجمعات سكانية شمال شرق حيس، ما أسفر عن إصابة مواطن يدعى فيصل عامر أحمد حسن مغيني بشظايا متفرقة في جسمه وبتر يده اليمنى.

كما أثار قصف مليشيا الحوثي الإرهابية الخوف والفزع في صفوف الأهالي خاصة النساء والأطفال.

وتعد هذه الجريمة الثالثة من نوعها التي ترتكبها مليشيا الحوثي الإرهابية باستهداف أعيان مدنية في الساحل الغربي منذ مطلع الشهر الجاري.



وفي يوم السبت 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025م، إصابة مواطن بقذيفة هاون أطلقها الحوثيون جنوبي محافظة الحديدة (غرب اليمن)، إصابة بالغة، إثر استهداف جماعة الحوثي المصنفة دولياً في قوائم الإرهاب بقذائف الهاون على الأحياء السكنية في مديرية حيس جنوبي المحافظة.

ووفقاً للشهود العيان للشبكة فقد أصيب المواطن "فيصل عامر احمد مغيني" البالغ من العمر "60 عامًا" بقذيفة هاون أطلقها الحوثيون على منزله في قرية دوباس بمديرية حيس.

وأوضح الشهود أن الحوثيين من مناطق تمركزهم في الجبال المطلة على مديرية حيس أطلقوا عدة قذائف هاون على قرية دوباس، المكتظة بالسكان، مبينًا أن إصابة المواطن فيصل مغيني "بالغة"، حيث تعرض لبتر يده اليمنى، في حين لم تسجل إصابات أخرى.



إصابة مواطن ونجله بانفجار لغم حوثي جرفته السيول جنوبي الحديدة

شهود عيان قال للفريق الميداني للشبكة اليمنية للحقوق والحريات إن اللغم جرفته السيول خلال الأيام الماضية في وادي المرير، قرية الشعوب، شمال مدينة حيس.

وبحسب المراسل فإن المصابين هما، أحمد حسن قاسم سفيان ويبلغ من العمر (70 عاماً)، ونجله علي أحمد البالغ من العمر (30 عاماً)

وأفاد أن الأول تعرض لشظايا متفرقة في الظهر واليدين والقدمين وضغط في العمود الفقري، وتم تحويله إلى طبيب مختص في مستشفى الميداني، فيما أصيب الآخر بشظايا ويخضع للعلاج.

جدول يبين التوزيع الجغرافي لحالات الاصابة في الحديدة

مليشيات الحوثي

المديرية	قصف	الغام	رصاص وقنص	الإجمالي
حيس	59	8	3	70
الدريهمي	12	3	1	16
الجراحي	16	6		22
الخوخة	26	4		30
زبيد		12		12
بيت الفقيه		5	3	8
المنيرة			3	3
الحالي		9		9
الميناء	32	9	1	42
اللحية	1	4		5
الزيدية			1	1
المراوعة		6	1	7
الإجمالي	**146**	**66**	**13**	**225**

جدول يبين حالات الإصابة موزعة حسب فئات الضحايا والجهة المتسببة

مليشيات الحوثي

فئة الضحايا	قصف	الألغام	رصاص وقنص	الاجمالي
رجال	69	37	8	**114**
أطفال	34	11	2	**47**
نساء	27	13		**40**
مسنون	16	5	3	**24**
الإجمالي	**146**	**66**	**13**	**225**

ثالثا: ضحايا الألغام

جدول يبين ضحايا الألغام في الحديدة موزعة حسب فئات الضحايا والجهة المتسببة والمديريات

المديرية	قتل بالألغام التي زرعتها مليشيات الحوثي					اصابة بالألغام التي زرعتها مليشيات الحوثي			
	رجال	أطفال	نساء	مسنون	الإجمالي	رجال	أطفال	نساء	الإجمالي
الخوخة	17	8	3	1	**29**	12	5	3	**20**
حيس	10	7	2	4	**23**	6	3	2	**11**
الدريهمي	11	2	1		**14**	11	4		**15**
التحيتا	6				**6**	10	4	4	**18**
الحوك	3	2	1		**6**				
زبيد	1		1		**2**	2			**2**
الإجمالي	**48**	**19**	**8**	**5**	**80**	**29**	**16**	**9**	**54**

رابعاً: الاختطاف والاختفاء والتعذيب

إستحداث سجون ومعتقلات

سعت مليشيات الحوثي الي التوسع في السجون والمعتقلات باستحداث معتقلات جديدة لاستيعاب المزيد من المعارضين لبطشها ومن الخصوم السياسيين المناهضين لمشروعها، خصوصاً بعد أن امتلأت السجون الرسمية الاولى التي يديرونها منذ الانقلاب على مؤسسات الدولة.
حيث بلغ عدد السجون المستحدثة التي استطاع الفريق رصدها حتى تاريخ كتابة هذا التقرير (72) سجناً سرياً، بعضها كانت مقرات لمنظمات مجتمع مدني، مثل مقرات ومخازن و مكتبة مؤسسة الغيث في الزيدية والنادي الرياضي بالضحى وسكن الطلاب بزبيد ومصنع الثلج بالحسينية ونادي الضباط بالحديدة والقلعة التاريخية بالحديدة وبعضها في ممتلكات خاصة صودرت مثل مزرعة الزنداني بالصليف ومنزل علي محسن ومنزل شعيب الواقع غرب الحسينية ومنزل محمد سالم بزبيد ومعسكرات ومنازل المناهضين لمليشيات الحوثي الذين نزحوا اضطرارا عن محافظة الحديدة وتركوا منازلهم خوفاً من البطش والتنكيل، حيث قامت مليشيات الحوثي الإرهابية بتحويل منازلهم وممتلكاتهم الخاصة إلى معتقل خاص تحتجز فيه المعارضين بعد ان نهبت كل محتوياتها .
وفي ذلك ما يعطي المراقب لحالة حقوق الانسان صورة متكاملة عن واقع حقوق الإنسان في المحافظة وعن المخاطر التي تتهدد مستقبل الحياة المدنية وحقوق الإنسان بشكل عام.

عدم ملاءمة السجون والمعتقلات

أما من ناحية ملاءمة المعتقلات فإن التقارير التي رفعها الفريق الميداني للشبكة اليمنية للحقوق والحريات بمحافظة الحديدة، والتي تم التأكد من صحتها تؤكد بأن جميع المعتقلات التي تم رصدها لا تتوفر فيها أدنى المعايير التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة الأول المنعقد في جنيف عام1955م كحد أدنى لابد من توفرها في أماكن الاحتجاز، وكذلك حقوق السجناء التي نص عليها قانون السجون اليمني ولائحته في الفصل الخامس والسادس تحت عنوان الرعاية الصحية للمسجونين والتسهيلات ، وكذلك المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ 14 ديسمبر 1990 م
وبحسب شهادة شهود و الإفادات التي أدلى بها بعض الضحايا الذين تم الإفراج عنهم والتقى بهم فريق الشبكة اليمنية للحقوق والحريات أن السجون والمعتقلات التي تحتجز مليشيات الحوثي ضحاياها فيها غير ملائمة لبقاء الحيوانات ناهيك عن الانسان ،و تفتقد لأدني المعايير الصحية خصوصاً الصرف الصحي والتهوية والاضاءة فيها منعدمة وحشر أعداد كبيرة من الضحايا المعتقلين في غرف صغيرة بحيث لا تتجاوز حصة الشخص الواحد 60سم في 1.30سم في احسن الظروف هذا الحيز يستخدمه المحتجز للنوم والاكل والعبادة وقضاء حاجته في أوان او قوارير المياه الفارغة حيث أنه لا يسمح باستخدام دورة المياه الا مرة واحدة في اليوم في أحسن الأحوال مما يترتب على ذلك اصابة معظم المعتقلين بأمراض مزمنة جلدية وأمراض الجهاز التنفسي وغيرها.

توزيع أماكن الاحتجاز حسب النوع:

يظهر تحليل البيانات التي وثقها الفريق الميداني للشبكة اليمنية للحقوق والحريات أن مليشيات الحوثي في محافظة الحديدة قد استخدمت (4) معسكرات، و (6) مدارس و(2) نادي رياضي و(5) مقرات منظمات مدنية استولت عليها مليشيات الحوثي بعد اجتياحها للمحافظة وحولتها الى أماكن للاحتجاز بالإضافة الى (5) مبانٍ حكومية و(18) منشاة خاصة استولت عليها بعد فرار أصحابها من الاعتقال والتنكيل وهي متنوعة بين منازل ومزارع ومصانع ومخازن و (2) سجن رسمي و(28) مركز شرطة وبحث جنائي.

جدول يبين أنواع اماكن الاحتجاز

مكان الاحتجاز	العدد
مراكز شرطة	28
منشآت خاصة	18
سجون رسمية	2
مدارس تعليمية	6
مبانٍ حكومية	5
مقرات منظمات	5
معسكرات	4
نوادي رياضية	2
مواقع أثرية	2
الإجمالي	**72**

التوزيع الجغرافي لأماكن الاحتجاز:

كما تشير البيانات إلى وجود (72) معتقلاً موجودة في معظم مديريات المحافظة التي تسيطر عليها مليشيات الحوثي كانت في أساسها ما بين سجن رسمي ومراكز شرطة ومنشآت خاصة سيطرت عليها مليشيات الحوثي أصبحت أماكن احتجاز للمعتقلين السياسيين والنشطاء.

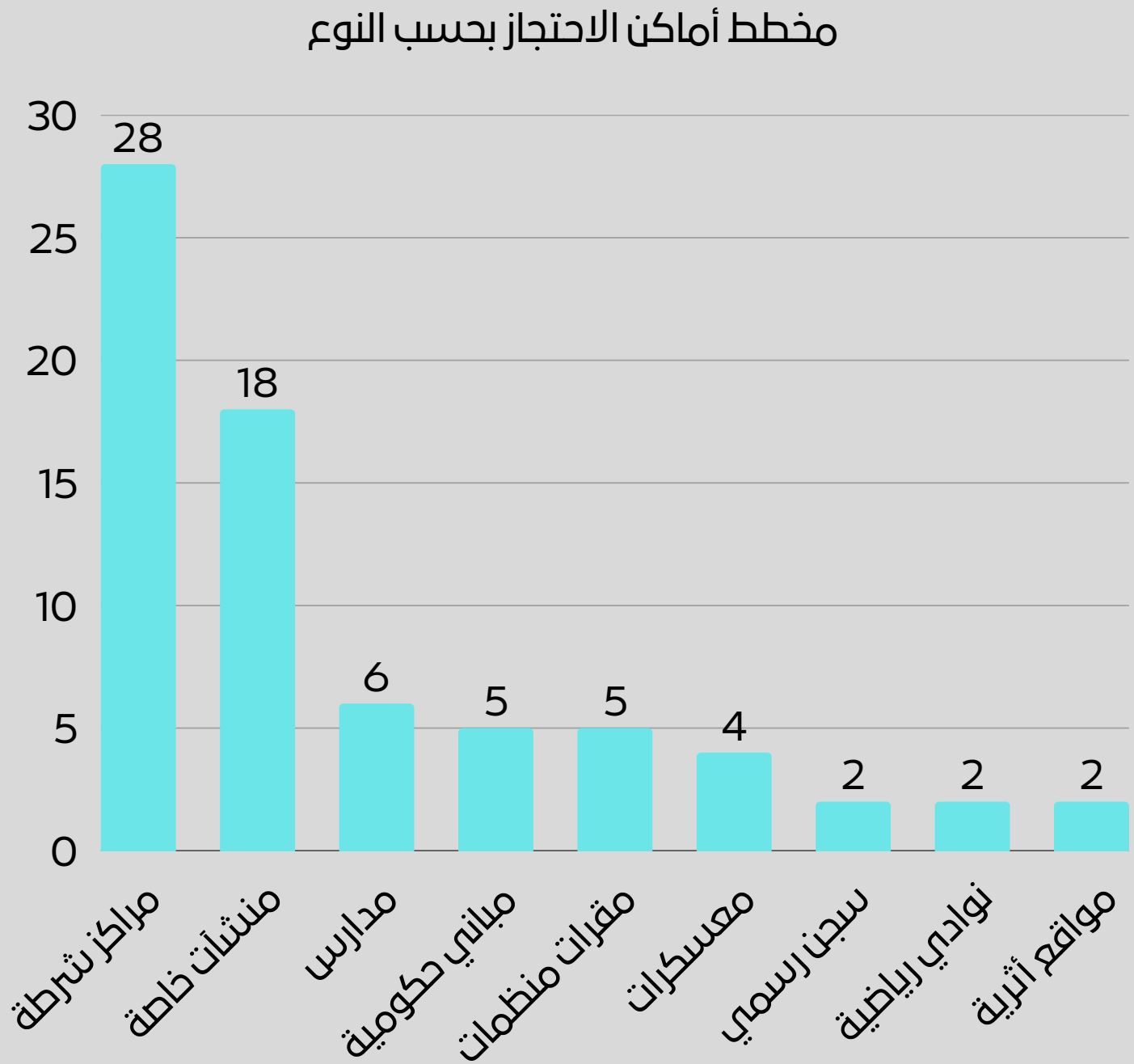

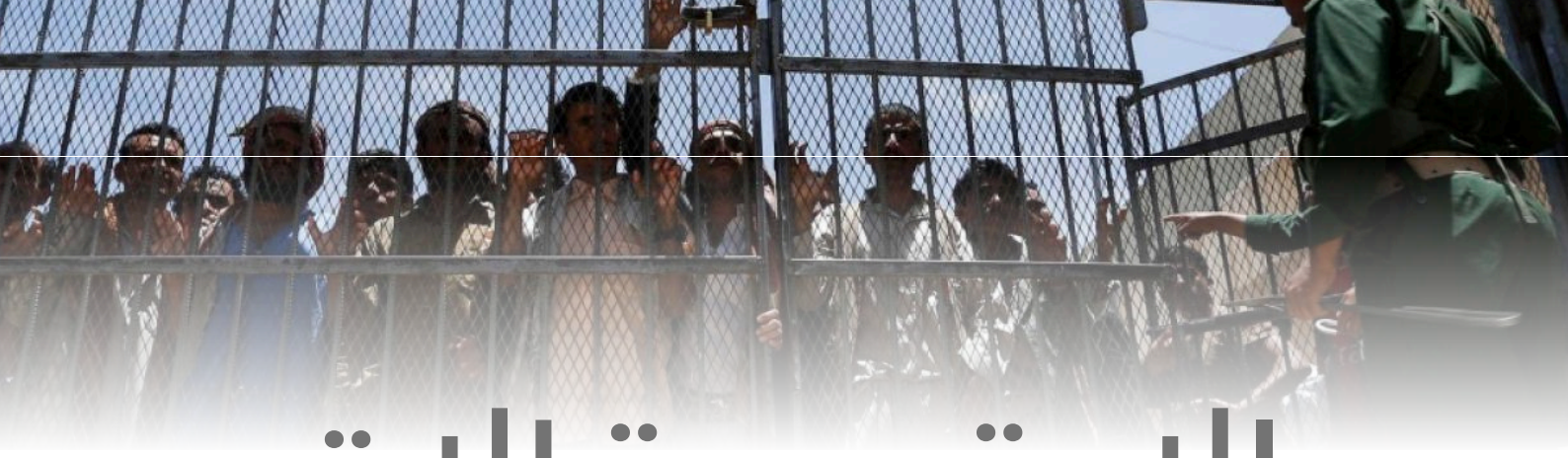

الاعتـــــقالات

رغم أن سكان محافظة الحديدة مدنيون مسالمون لا يميلون إلى العنف

وتعد محافظتهم أقل المحافظات اليمنية من حيث ظاهرة اقتناء وحمل السلاح وممارسة العنف واللجوء للقوة إلا أن هذه السمات الطيبة لم تشفع لهم من شرور الحرب وآثامها ومن بطش مليشيات الحوثي الإرهابية، حيث تظهر البيانات إن اجمالي عدد المعتقلين والمخفيين قسراً والمحتجزين تعسفاً في المحافظة خلال الفترة من 1يناير2025م، وحتى نهاية إبريل من العام الجاري بلغ (2304) معتقلاً ومخفياً.
وقد طالت الاعتقالات كل من يعارض أو يرفض فكرة المليشيات الحوثية، سياسيين وأساتذة جامعات واطباء وناشطين حقوقيين واعلاميين ناهيك عن آلاف المطاردين الذين نزحوا اضطراراً الى مناطق ومحافظات أكثر أماناً وبعضهم الى خارج اليمن وتركوا وراءهم منازلهم وممتلكاتهم التي تعرضت محتوياتها للنهب وللمصادرة من قبل مليشيات الحوثي.

الدوافع والأسباب:

من خلال بيانات فريق الرصد والتوثيق للشبكة اليمنية للحقوق والحريات وتقارير منظمات راصدة لانتهاكات حقوق الانسان في محافظة الحديدة يتضح أن أهم الدوافع خلف حملة الاعتقالات الممنهجة والمهولة في محافظة الحديدة ترجع إلى الآتي:

- قمع المناوئين والرافضين لمشروع مليشيات الحوثي وكل من يخالفهم الراي أو ينتقد أخطاءهم بالزج بهم في المعتقلات.
- كيل الاتهامات لهم كالتخابر وارسال الاحداثيات والتجسس وغير ذلك.
- الإمعان في إذلال وتعذيب وإهانة المخالفين لمليشيات الحوثي فكرياً وعقائدياً والتنكيل بمن كان أحد أفراد أسرته يناصر حكومة الشرعية والمتواجدين في الجبهات.
- استخدام أسلوب الرهائن باحتجاز أحد أقارب المعارضين للمليشيات الحوثية حتى يذعن للحضور.
- مصادرة ونهب الأموال أو المجوهرات والمنقولات الثمينة اثناء المداهمة والاقتحام للمنازل والمحلات والابتزاز للحصول على مبالغ مالية كبيرة.
- تصفية حسابات شخصية بين بعض أنصار مليشيات الحوثي واخرين بينهم خلافات خاصة.

استخدام المعتقلين دروعاً بشرية

لا مشكلة اليوم لدى مليشيات الحوثي الإجرامية ما دام الضحية هو الشعب اليمني وستسعى جاهدة إلى اتخاذ الشعب دروعاً بشرية مما يزيد في استفزاز أمريكا والعالم، كي تقف مليشيات الحوثي على جماجم اليمنيين وتخرج وتصرح إعلامياً أنها انتصرت في هذه المرحلة وأنها واجهت أقوى دولة في العالم.

وهذه الخطوة ليست سوى حلقة جديدة في سلسلة الانتهاكات التي تمارسها المليشيا ضد المدنيين، والتي تشمل استخدامهم كدروع بشرية لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية، حيث قامت مليشيات الإرهاب الحوثية بنقل غرف العمليات الى الاحياء السكنية.

إن نقل غرف العمليات العسكرية إلى الأحياء السكنية يعكس استراتيجية إجرامية تتبعها مليشيا الحوثي بهدف تعريض حياة المدنيين للخطر المتزايد، وتمثل هذه الخطوة انتهاكًا واضحًا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، التي تحظر استخدام المدنيين كأدوات في النزاعات المسلحة.

هذه الممارسات لا تهدف فقط إلى تحقيق مكاسب عسكرية، بل لتعميق معاناة السكان المحليين وزعزعة الاستقرار في المناطق التي تسيطر عليها المليشيا حيث تواصل مليشيا الحوثي إصرارها على توريط المدنيين في مآسي الحرب، وهو ما يجعلها الطرف الوحيد المسؤول عن الأوضاع الراهنة في المحافظات التي تسيطر عليها.

إن استمرار هذه السياسات يُظهر بوضوح أن المليشيا الحوثية لا تضع أي اعتبار لسلامة المواطنين أو القانون الدولي، بل إنها تسعى فقط لتحقيق أجندتها الطائفية والمدعومة من النظام الإيراني.

ولهذا فان المليشيات الحوثية تتحمل المسؤولية الكاملة عن كل ما يحدث في المحافظات التي تسيطر عليها، بما في ذلك التصعيد العسكري المستمر والقصف العشوائي الذي يستهدف المناطق السكنية.

هذه الأعمال العدائية تؤدي إلى سقوط ضحايا من المدنيين وتدمير البنية التحتية الحيوية، مما يزيد من معاناة السكان الذين يعيشون أوضاعًا إنسانية صعبة.

إن على المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان تحمل مسؤولياتها تجاه ما يجري في اليمن، و إن الصمت الدولي إزاء هذه الانتهاكات يُعد ضوءًا أخضر لمليشيا الحوثي لمواصلة جرائمها دون محاسبة، كما يجب عليه فرض ضغوط دولية على المليشيا لوقف هذه الممارسات غير القانونية وحماية المدنيين من بطشها.

ومن هنـــــا فإن الشبكة اليمنية للحقوق والحريات توجه نداءً عاجلاً لحماية المدنيين

إن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات حاسمة ضد مليشيا الحوثي، بما في ذلك فرض عقوبات أكثر صرامة واتخاذ خطوات عملية لضمان احترام القانون الدولي الإنساني.

في ظل استمرار التصعيد العسكري وسقوط المزيد من الضحايا، يبقى السؤال مطروحًا: متى سيتحرك المجتمع الدولي لوضع حد لهذه المأساة الإنسانية التي تتكشف يوميًا في الحديدة؟ وهل

ستكون هناك إرادة سياسية حقيقية لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم والعمل على إنهاء معاناة المدنيين؟

إن ما تقوم به مليشيا الحوثي من نقل غرف العمليات العسكرية إلى الأحياء السكنية واستخدام المدنيين كدروع بشرية يمثل جريمة حرب بكل المقاييس.

وعلى المجتمع الدولي أن يتحرك بسرعة لحماية المدنيين وضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات الفظيعة، حتى لا تكون الحديدة مسرحًا لمأساة إنسانية مستمرة.

في بداية يناير من العام الجاري أقام أنصار مليشيات الحوثي في مديرية المغلاف مهرجاناً ضد التحالف الذي تقوده أمريكا وبريطانيا، في مدرسة أم سليم بدير دعام وهي مدرسة خاصة بالمرحلة الأساسية للذكور والاناث.

فطلبوا من الطلاب ترديد الصرخة فقامت الطالبات بترديد شعار " بالروح بالدم نفديك يا يمن " بدلا عن الصرخة فغضب مشرف مليشيات الحوثي ومن معه فاحضروا أطقماً مسلحة هاجموا بها القرية واعتقلوا (23) شخصاً من بينهم (13) طفلاً واحتجزوهم في إدارة أمن مديرية المغلاف، تراوحت فترات حجزهم ما بين أسبوعين وثلاثة أشهر.

تعرض بعضهم خلالها لأنواع من التعذيب الجسدي حيث يروي حسين وهو أحد المعتقلين بأن ثلاثة من المعتقلين قضوا فترة (42) يوماً في السجن وقد تعرضوا لتعذيب جسدي شاق متنوع من الضرب بالأيدي والعصي بالإضافة إلى وضع بلك –حجر اسمنت- على ظهره وربطها بإحكام وإرغامه على أداء تمارين الصعود والجلوس لفترات طويلة فإذا سقط على الأرض أدى ارتطام عامودة الفقري على الحجر إلى إصابات بالغة في العمود الفقري الذي لازال يعاني منه حتى كتابة هذا التقرير.

نماذج للاعتقالات والاختطافات التي نفذتها مليشيات الحوثي في محافظة الحديدة خلال الفترة الزمنية للتقرير:

جميع التشريعات المحلية والدولية تولى رجال القانون بحماية خاصة من تعسف السلطة التنفيذية في أي بلد وهي ليست حماية لأشخاصهم إنما حماية للعدالة والانصاف التي يمثلونها في أدائهم لأعمالهم فمن لا يأمن تعرضه للاعتقال او الحجز لا يمكن ان يقدم العدالة والانصاف للآخرين.

فلم تشفع رسالة العدالة وتطبيق القانون لرجال القانون من القضاة والمحاميين واعضاء النيابة العامة حيث طالتهم انتهاكات مليشيات الحوثي فقد رصد الفريق (20) حالة انتهاك تعرض لها قضاة وأعضاء نيابة ومحامون حيث تم ايقافهم وحجزهم في مراكز شرطة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

الأمر الذي يظهر عدم التزام مليشيات الحوثي بالحد الأدنى من حقوق الانسان وضربها بكافة القوانيين عرض الحائط وان الانتهاكات طالت جميع فئات المجتمع.

وفي منتصف شهر إبريل من العام الجاري قامت مليشيات الحوثي الارهابية بمداهمة جزيرة كمران في عمق البحر الأحمر وظلت تمنع السكان من المغادرة بعد تحويل الجزيرة الى غرفة عمليات خاصة بالمليشيات الحوثية وتحويل المواطنين الى دروع بشرية وتجعلهم عرضة لقصف

الطيران الامريكي البريطاني وتعتقل العشرات منهم كما قامت بقطع الاتصالات عن الجزيرة وعزلها عن العالم الخارجي.

وفي 9 إبريل 2025م قامت مليشيات الحوثي بشن حملة اعتقالات حيث اعتقلت نحو (50) مواطناً في الحديدة بتهمة التجسس بعد استلامهم مساعدات انسانية من رجل الاعمال أحمد العيسي حيث جاء الاختطاف جزءاً من حملة ممنهجة تشنها مليشيات الحوثي ضد المدنيين في محافظة الحديدة.

وفي 25 إبريل من العام الجاري قامت مليشيات الحوثي بمداهمة شركة النفط بمحافظة الحديدة واعتقلت العشرات من الموظفين بينهم مسؤول العلاقات العامة في الشركة ونقلهم الى جهات مجهولة بتهمة التجسس والتخابر ايضاً ولا يزال مصيرهم مجهولاً حتى لحظة إطلاق هذا التقرير.

التوزيع الفئوي للمعتقلين والمختطفين والمخفيين قسراً

تشير الإحصائيات والبيانات من خلال عملية الرصد والتوثيق إلى أن الاعتقالات قد طالت أهم شرائح وقادة التأثير في المجتمع من المعلمين والأكاديميين والوعاظ والوجهاء والاعلاميين والناشطين الحقوقيين ورجال القانون من القضاة والمحامين ورجال الاعمال من التجار والعسكريين والعاملين في المهن الصحية أطباء ومساعدين.
لم تسلم فئة العمال والمزارعين ومهن أخرى من الاعتقالات والتعسفات الحوثية، حتى فئة الطلاب والنساء والأطفال حيث بلغ عدد المعتقلين الذين تم رصد بياناتهم وتوثيقها (2304) معتقلاً وكان العاملون في سلك التربية والتعليم لهم النصيب الأكبر من الاعتقالات حيث بلغ عدد التربويين الذين تم اعتقالهم (692) وتأتي فئة الموظفين الحكوميين في قطاعات مدنية تختلف في المرتبة الثانية حيث بلغ عدد المعتقلين (313) تليها الفئات العمالية بشرائحها المختلفة عمال بناء وورش خدمية ومزارعين والتي بلغ عدد المعتقلين منها (238) ثم فئات الاعمال الحرفية حيث بلغ عدد المعتقلين (174)ومن فئة المزارعين (145) معتقلاً.
وطالت الاعتقالات طلاب الجامعات والثانويات فقد بلغ عدد المعتقلين (260) بينهم (60) طالبا أعمارهم اقل من 17 عامًا بعضهم كان اعتقالهم كرهائن للضغط على أهاليهم المتوارين عن أعين مليشيات الحوثي حتى يحضروا ليتم القبض عليهم كونهم من المعارضين لمليشيات الحوثي الارهابية.
ولم تسلم النساء من الاعتقالات التعسفية حيث رصد فريق (هود) اعتقال عدد (15) امرأة بينهن طفلتان عمراهما أقل من 16 عاماً، كما شملت الاعتقالات والحجز خارج القانون (28) إعلامياً وناشطً حقوقياً و(33) من العاملين في منظمات المجتمع المدني من جمعيات خيرية ومنظمات إغاثية.

كما طالت الاعتقالات التعسفية رجال القانون حيث رصد الفريق خلال فترة التقرير تعرض (20) قاضياً وعضو نيابة ومحامين للحجز التعسفي في مؤسسات أمنية لساعات وبعضهم لأكثر من 24 ساعة، بالإضافة الى اعتقالات الوجهاء والقيادات المجتمعية وقادة التأثير في المجتمع من علماء (رجال دين) ووعاظ ومحاضرين وشيوخ قبليين وعقال حارات حيث بلغ عدد المعتقلين (161) ومن العسكريين ضباط وجنود في مرافق مختلفة من الامن والجيش ممن لم يتعاون مع مليشيات الحوثي أو أظهر عدم رضاه عنها (87) معتقلاً.

بالإضافة الى تلك الشرائح المجتمعية رصد الفريق (44) من كبار السن الذين تجاوزت أعمارهم (65) عاماً وما عادوا يمارسون اعمالاً او نشاطاً اجتماعياً او سياسياً معظمهم مصاب بكثير من الأمراض وأصبحت حركته محدودة لكبر سنه.



بالإضافة الى تلك الشرائح المجتمعية رصد الفريق (44) من كبار السن الذين تجاوزت أعمارهم (65) عاماً وما عادوا يمارسون اعمالاً او نشاطاً اجتماعياً او سياسياً معظمهم مصاب بكثير من الأمراض وأصبحت حركته محدودة لكبر سنه.

جدول يبين توزيع المعتقلين حسب الفئة

النوع	العدد	النسبة المئوية
تربويون	692	30%
موظفون حكوميون	313	13.60%
أكاديميون	13	5.60%
رجال قانون	20	0.87%
عسكريون	87	3.78%
رجال اعمال	43	1.70%
منظمات مدنية	33	1.43%
ناشطون حقوقيون	14	0.61%
فئات عمالية	238	10.32%
فئات حرفية	174	7.60%
وجهـــاء	113	4.90%
مهن صحية	33	1.40%
متقاعدون (عاجز عن العمل)	44	1.90%
قيادات مجتمعية	48	2.10%
مزارعون	145	6.30%
نساء	15	0.65%
اعلاميون	14	0.61%
طلاب	265	11.50%
الإجمالي	**2304**	**100%**

توزيع المعتقلين بحسب الجنس

ومن خلال بيانات الرصد والتوثيق لفريق الشبكة اليمنية للحقوق والحريات يتضح أن الاعتقالات في محافظة الحديدة التي نفذتها مليشيات الحوثي المدعومة من إيران بلغت (2304) معتقلاً من المدنيين.
حيث بلغ عدد المعتقلين من النساء (15) منها طفلتان لا تتجاوزان سن الـ 16 وبلغ عدد الأطفال المعتقلين خلال فترة التقرير الذين لم يبلغوا السـن القانوني وهي 18 عـــاماً (60) طفلاً تتراوح أعمارهم بين 11 عاماً و17 عاماً.
ومن الرجال (2229) من بينهم (44) من المتقاعدين (العاجزين) عن العمل لكبر سنهم حيث تتراوح أعمارهم بين 65-80 عام.

التوزيع الجغرافي للمعتقلين

من خلال البيانات التي جمعها الفريق الميداني للشبكة اليمنية للحقوق والحريات التي تم التأكد من صحتها يتضح أن أعلى نسبة للاعتقالات في مديرية الحالي (316) معتقلاً تليها مديرية الحوك (279) معتقلاً تليها مديرية الزيدية (190) معتقلاً ثم مديرية باجل (184) ثم بيت الفقيه (169) معتقلاً والدريهمي (131) معتقلاً ويبين الجدول التالي توزيع المعتقلين على مديريات المحافظة.

جدول بين التوزيع الجغرافي للمعتقلين

المديرية	العدد	المديرية	النسبة المئوية
التحيتا	21	الحجيلة	13
الجراحي	21	المراوعة	47
الحالي	316	المغلاف	79
الحوك	279	المنصورية	37
الخوخة	17	المنيرة	17
الدريهمي	131	الميناء	79
الزهرة	92	باجل	184
الزيدية	190	بيت الفقيه	169
السخنة	71	جبل راس	53
الصليف	47	حيس	25
الضحي	114	زبيد	73
القناوص	56	برع	46
اللحية	40	غير معروف	87
الإجمالي		**2304**	

نماذج من شهادات معتقلين

الأستاذ / أ.ع.أ يبلغ من العمر خمسين عاماً من الذين أفنوا أعمارهم في تعليم الأجيال في سلك التربية والتعليم.

قال: خرجت من منزلي بالحديدة ومعي زوجتي وبنتيّ تبلغ أحداهن 16 عاماً والأخرى 14 عاماً يوم 30/مارس/2025م الساعة التاسعة صباحاً، خرجنا للتنزه على أطراف مدينة الحديدة وتحديداً الى منطقة النخيلة على خط الحديدة عدن الساحلي والتي تبعد عن المدينة 30 كم والتي تتسم بانتشار النخيل على ساحل البحر.

خرجت للتنزه ولأخفف عنهن بعض المعاناة التي تعيشها مدينة الحديدة بعد انعدام الخدمات الأساسية وتوقف الأعمال، وما ان توقفنا تحت بعض أشجار النخيل حتى حضر طقم تابع لمليشيات الحوثي عليه مجموعة مسلحين وبعد اصرارهم أن أذهب معهم دون معرفة الأسباب ركب أحدهم معي على سيارتي وتبعنا الطقم المسلح وكأننا مجرمين واقتادونا الى الأمن السياسي وهناك احتجزوني مع بناتي وأمهم، وقد تعرضت زوجتي وبناتي لمعاملات لا إنسانية وأسلوب مهين في تفتيشهن من قبل شرطة نسائية بحجة البحث عن شرائح ناهيك عن الالفاظ الجارحة، واستمر احتجاز بناتي وأمهن من العاشرة صباحا حتى بعد مغرب ذلك اليوم وتم الافراج عنهن بعد وساطات على ان ابقى انا محتجزا لديهم، لم يراعوا اعرافا ولا تقاليد، ولم يراعوا سن الطفولة للبنات وقد استمر حجزي ليومين آخرين.

والدة أحد المعتقلين أ. ع .أ

أم لأحد المعتقلين لدى مليشيات الحوثي اعتقل ابنها منذ أكثر من عام ونصف ، التقاها فريق الرصد والتوثيق ووثق شهادتها، حين ذهبت تطالب برؤية ولدها السبت 1/يناير/ 2025م تم اعتقالها تتحدث عن طريقة اعتقالها حيث تم ملاحقة سيارة الأجرة التي تقلها وهي في طريق العودة الى منزلها بطقم عليه عشرة افراد مسلحين وسيارة أخرى بها ثلاثة مسلحين في بعض شوارع مدينة الحديدة وعندما توقفت سيارة الأجرة بسبب الزحام نزل المسلحون شاهرين أسلحتهم مطوقين السيارة التي تقلها من كل الجهات وكأنهم يواجهون عصابة مسلحة.

ثم اقتادوها هي وزميلتها الى البحث الجنائي وهناك جرى تفتيشها من قبل شرطة نسائية بصورة مهينة وغير إنسانية وتفتيش جوالها وحقيبة يدها واستجوابها من قبل ضباط بعضهم لهجته ليست من الحديدة عن امور لم تسمع عنها من قبل على مدى خمس او ست ساعات زاعمين انها تصور مواقع بجوالها او تحمل شرائح حسب زعمهم.

الشاب / س س

من شباب الحديدة اعترضه طقم مليشيات الحوثي قبل المغرب يوم 6/فبراير/2025م في شارع صدام بمدينة الحديدة واقتادوه الى مركز شرطة الحي التجاري وهناك قضى ستة أيام من التعذيب قال : كانوا في النهار يخرجوني ويضعوني في حقيبة سيارة تاكسي ويقفلوا علي طوال النهار في موسم الصيف وفي المساء اتعرض لأنواع من الضرب واطفاء السجائر في انحاء متفرقة من جسمي ثم نقلوني الى البحث الجنائي وبعد مرور فترة ستة وعشرين يوماً خرجت بعد وساطات ودفع مبلغ 400.000 ريال لم توجه لي تهمة محددة فاضطررت الى مغادرة الحديدة وترك أولادي خوفاً من الاعتقال مرة أخرى .

ن م ا

أبنة أحد المعتقلين مضى على اعتقاله ثلاثة أشهر وهو موظف حكومي بمديرية الحالي بالحديدة كتبت للفريق عن معاناتها بعد اعتقال والدها.

تفاجأنا بطرق عنيف على باب المنزل في ساعة متأخرة من ليلة 5/فبراير/2025م اقتحم الشقة أكثر من عشرة مسلحين لم يمهلوا النساء لستر اجسادهن دخلوا كل الغرف فتشوا المنزل عبثوا بالأثاث وداسوا على الكتب ووالدنا يمسك به اثنان من المسلحين التابعين لمليشيات الحوثي.

مرت أيام ونحن نعاني من خوف من آثار مداهمة المنزل تلك، وبين وجع وبكاء على وضعنا الذي وصلنا اليه ووضع والدنا الذي لا نعلم كيف تمر أيامه ولا نعلم مكانه حتى هذه اللحظة.

تقول كانت تمر علينا أيام لا نستطيع النوم خلالها بسبب الخوف الذي نعيش فيه، فنحن نعيش مع والدتنا وثلاث اخوات بمفردنا في بيت ليس فيه أب يحميك ولا أخ يعينك ويساندك، كان كل يوم يمر علينا أصعب من اليوم الذي قبله، وخصوصاً عندما بدأت المدرسة، كانت تمر أوقات أسرح فيها وأفكر بوضعنا ولا أنتبه الا والمعلمة تصرخ في وجهي لعدم انتباهي للدرس او لهزة من صديقتي تُعلمني بسرحاني، حتى صديقاتي لاحظن سرحاني الكثير وبكائي المفاجئ في أغلب الأحيان، وحالة الحزن التي كنت أعيشها، حاولت التغلب على ذلك فلم استطع، زد على ذلك عدم وجود مصادر مالية وتوقف مرتب والدي ، فاصبح الذهاب الى المدارس أمراً صعباً، فمن كان يوفر لنا المصاريف مخفي خلف القضبان لسنا بخير مادام والدنا بعيداً وفي خطر، وان قلنا ذلك بأفواهنا..

ن م ا

ابن معتقل وصف للفريق الميداني للشبكة اليمنية للحقوق والحريات معاناته قائلاً:

تعرف معنى أن تفقد أباك فجأة وتخلو بيتك منه، ومن عبقه الفواح، يقول والدي يعمل مدرساً في إحدى مدارس ريف الحديدة، هاجم مسلحو مليشيات الحوثي منزلنا فجر يوم 5/3/2025م لم يطرقوا الباب انما تسلقوا سور حوش المنزل مما أصاب الجميع بالهلع والخوف وبعد أن فتشوا المنزل أخذوا ما كان أبي يدخره من النقود وبعض الحلي والجوالات واقتادوا أبي معهم بعد أن ربطوا على عينيه.

أصبح بيتنا بعد إعتقال والدي أشبه ببيت أشباح، سكون حلّ بنا، ووجع سكن بقلوبنا، لكن بعده والخطر الذي هو فيه يجعلنا نزداد الماً، خطر من مليشيات لا تؤمن بالحرية والانسانية، تقوم باعتقال الأشخاص بصورة همجية وبغير سبب قانوني سوى إنهم رافضين لفكرة المليشيات، ولأنه رفض إقامة دورات تدريب الطلاب على حمل السلاح التي أراد المشرف الحوثي إقامتها داخل الصفوف الدراسية في المدرسة فلا أحد يضمن وصولنا اليه أو الى أي خبر يدلنا عليه.

يقول في الليلة الأولى لم نستطع النوم بسبب الخوف الذي كان يسكن قلوبنا، وبالأصح كان خوفنا على أخونا الأكبر هو أكثر من خوفنا على أنفسنا، حتى لا تقوم مليشيات الحوثي باختطافه أيضاً، كنا ننام وأيدينا على قلوبنا من الوجل والخوف، استودعنا أنفسنا وأرواحنا كل ليلة قبل المنام، وكان الله حافظنا ومُعيننا..

أتعرف شعور أن تنام وتستيقظ على خوف يسيطر على قلبك، ويكبت على أنفاسك؟! أتعرف شعور أن تفقد الأمان في بيتك ووطنك، ومِن مَن؟، من أبناء وطنك؟! الخوف والمشاعر التي نمر بها لا تكتب ولا تقال، فهي أكبر من ذلك!!

تفخيخ منازل الخصوم



تواصل مليشيات الحوثي تفجير منازل معارضيها من مختلف الأطياف السياسية والدينية والنخب الثقافية والاجتماعية في الحديدة وتدميرها بالكامل عبر تفخيخها بمادة "TNT" أو ما يعرف بـ الديناميت أو البارود وذلك ضمن عمل يبدو ممنهجاً من خلال إنتقائه لمنازل الأشخاص الأكثر تأثيراً في محيطهم الاجتماعي والأشد رفضاً لأساليب العنف والقوة التي تستخدمها المليشيات لبسط نفوذها.

ويرى مراقبون أن مليشيات الحوثي يحاولون من خلال هكذا أعمال دخيلة على المجتمع اليمني أن يكسروا شوكة الخصم الأقوى في كل محافظة يجتاحونها حتى يظهرون للأخرين مدى ضعف وعجز ذلك الخصم وفي نفس الوقت يعملون على بث الخوف والرعب في نفوس الجميع فتدفعهم مكرهين للاستسلام والتعامل مع الواقع الجديد المفروض بسلبياته بل وتأييد ذلك الواقع أو التزام الصمت إزاءه في أحسن الأحوال.

وبقدر الرفض الشعبي والمجتمعي لهذه الأعمال والممارسات العدوانية قديمة كانت أو جديدة، كان الإصرار من قبل مليشيات الحوثي على مواصلة مسلسل تفخيخ منازل معارضيهم وبعض المنشآت الحيوية والمرافق الخدمية التي تعود عليهم بالنفع، وذلك بدءا من محافظة صعدة المعقل الرئيس للجماعة وحتى محافظة عدن أقصى جنوب البلاد.

التقرير وثق قيام مليشيات الحوثي الإرهابية بتفخيخ وتفجير (25) منزلاً فجرتها مليشيات الحوثي المسلحة في المديريات التي تسيطر عليها بالحديدة خلال الفترة الزمنية للتقرير.

التفجير كأداة انتقام

بالنظر إلى الوقائع وكذلك قاعدة بيانات المنازل المفجرة المُضمنة في هذا التقرير يظهر جلياً أن دافع الانتقام السياسي كان الأبرز والأطغى على كل الدوافع الأخرى التي تقف وراء مثل هذه الأعمال يليه الدافع الطائفي "المذهبي" ثم "القبلي".



صار مألوفا لدى عامة الشعب اليمني بل وحتى النخبة أن أي انتصار أو تقدم لمليشيات الحوثي على أرض الميدان وينتهي بسيطرتهم على محافظة أو مدينة أو حتى عزلة أو قرية سيعقبه حملة مداهمة للمنازل والمنشآت العامة والخاصة وتفجير عدد منها واحتلال البعض الآخر ونهبها والعبث بمحتوياتها.

وهذا ما حدث بالفعل في محافظة الحديدة، ورصد ووثق الفريق الميداني للشبكة اليمنية للحقوق والحريات بعض هكذا أعمال وممارسات تتنافى مع الدستور اليمني والتشريعات والقوانين الوطنية أولاً والمعاهدات والمواثيق الدولية المصادق عليها من قبل الحكومة اليمنية بهذا الخصوص ثانيا. ومن هذا المنطلق تزايدت عمليات نزوح السكان المدنيين من معظم المحافظات اليمنية التي كانت ولا زالت ساحة للنزاع المسلح خصوصا مع التصعيد العسكري لمليشيات الحوثي.

وبحسب إفادات بعض أصحاب المنازل المفجرة وشهود العيان فإن أول خطوة يخطوها مسلحو مليشيات الحوثي قبل تفجيرهم لمنزلٍ ما هو إعطاء مهلة قصيرة لساكنيه إن وجدوا كي يغادروه بأسرع وقت دون اصطحاب أي شيء معهم من محتويات المنزل بما في ذلك الثياب وحتى المقتنيات الشخصية مع التهديد بتفجيره فوق رؤوس ساكنيه حال أصروا على البقاء.

أما الخطوة التي تلي طرد الساكنين فهي مداهمة المنزل وتفتيشه ونهب كل ما فيه من أثاث وتجهيزات إن توفرت لهم الوسيلة المناسبة لنقل كل ذلك بسهولة ويسر ما لم فإنهم يكتفون بأخذ ما خف وزنه وغلا ثمنه ومن ثم تفجير المنزل بكل ما تبقى فيه من اثاث ومحتوى، وهذه الأخيرة نادرا ما تحدث-حسب الإفادات الموثقة للضحايا والشهود حيث في الأغلب يفجرون المنازل بعد نهب كامل محتوياتها.



أثناء التفجير

أما اثناء التفجير فقد أعتاد مسلحو مليشيات الحوثي الذين يرتدون الزي المدني أن ينتشروا حول المنزل أو المبنى المراد تفجيره وقد وزعوا الأدوار بينهم، حيث يتجه خبراء التفجير إلى أركان المبنى الأربعة لوضع العبوات الناسفة المعدة سلفا لهذا الغرض في حين يستعد آخر بكاميرا تصوير أو تلفون ذكي لتوثيق الواقعة التي يختلط فيها دوي الانفجار بهتاف الموت لأمريكا يردده مجموعة المسلحين المنتشرين على مقربة من المنزل المفجر.

بعدها تغادر المجاميع المسلحة المكلفة بتنفيذ عملية التفجير مخلفة وراءها أكواماً من ركام المنزل الذي سوته بالأرض وفوق انقاضه عائلة تبحث عما تبقى لها من مأوى أنفقت فيه تحويشة العمر وفقدته في غضون دقائق.



بعد التفجير

وتكمن المأساة الحقيقية في الأوضاع الإنسانية لعشرات الأسر من أبناء محافظة الحديدة التي قامت مليشيات الحوثي بتفجير منازلهم، تعيش بلا مأوى منذ أن أقدمت مليشيات الحوثي على تفجير منازلها بكل ما فيها من تجهيزات وأثاث وأمضت كل الشهور الماضية في التنقل بين بيوت الإيجار أو منازل "أقارب" ليسوا أقل معاناة ممن فجرت منازلهم بفعل الأحداث التي تشهدها البلاد.

فيما اتجه آخرون إلى مخيمات النازحين في بعض المحافظات، ليشاركوا غيرهم جحيم المعاناة التي يعيشون تفاصيلها داخل غرف وفصول غير مؤهلة لمزاولة مهنة التعليم التي لا تتجاوز معدل 4 ساعات في اليوم كيف بحياة معيشية يومية لا يعلم أحد متى ستنتهي.

والجميع دون استثناء ممن فجرت منازلهم والتقاهم فريقنا يتشاركون نفس الهم المتمثل في الخوف على مستقبل أطفالهم بعد أن ضاع كل شيء فعلوه من أجلهم في لمحة بصر وكذلك هم المعيشة الصعبة والظروف القاسية التي آلت إليها حياتهم خصوصا مع فقدانهم أهم أسباب الاستقرار الحياتي والمعيشي وهو المكان الذي يؤويهم ويجمعهم ويضمهم تحت سقف واحد دون أن يكلفهم ذلك أي نفقات قد تضاعف عليهم الأعباء المادية وتكرس فيهم حالة التشتت والضياع التي مروا بها وهم يتنقلون من حي إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى بحثا عن مسكن يتسع للجميع ويتناسب ووضعهم المادي.

ليس ذلك فحسب بل إن الغالبية منهم وخاصة من تم توقيف رواتبهم الحكومية والتي تعد مصدر دخلهم الوحيد صاروا أكثر من فقراء معدمين ويفتقرون لأبسط الاحتياجات الأساسية من غذاء وماء ودواء أو حتى ما يفترشونه هم وأطفالهم الذين لا يجد البعض منهم ما يغطي به جسده.



حالات الانتهاك بحق النساء والأطفال

الاطفال والنساء لم يسلموا من العنف والاعتداءات والمعاملة السيئة والمهنة لكرامةالانسان
التي مارستها مليشيات الحوثي الإرهابية

منها استهداف المنازل والمدارس والقرى الأهلة بالسكان المدنيين في صوره تظهر حجم الحقد والكراهية الموغلة في نفوس تلك المليشيات بحق المدنيين في تلك المناطق واستخدام كل انواع الأسلحة الثقيلة والقصف العشوائي المتعمد في تلك المناطق بمختلف قذائف الدبابات والمدفعية والصواريخ البلاستيه وراجمات الصواريخ ومدافع الهاون والطيران المسير حيث ادى ذلك الى إحداث جرائم المقتل والإصابة.

ان هذه الجرائم والانتهاكات تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الانساني الذي اعطى حماية خاصه للنساء والاطفال أفضل تفقيه جنيف الاربع في عام 1949م والبروتوكولين الملحقين بها حيث تنص اتفاقيه جنيف الرابعة على ان يكون للنساء موضوع حماية واحترام خالصين.

كما ان قانون حقوق الطفل اليمني وكذا اتفاقيات حقوق الطفل المصدق عليها من قبل الجمهورية اليمنية بالإضافة الى البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية يجرم الانتهاكات ضد الطفولة ويلزم من الدول والجهات بضروره توفير الحماية لهم.

لقد تنوعت الانتهاكات التي ارتكبت بحق الأطفال في محافظة الحديدة بين قتل وإصابة واختطاف وتشريد وحرمان من التعليم ومنع وصول العلاج والغذاء والماء نتيجة الحصار الذي فرضته ميليشيات الحوثي على جميع المداخل والمخارج محافظة الحديدة.

واستخدمت الميليشيات القوة بشكل مفرط حيث قصفت الأحياء السكنية في منطقة حجور بجميع أنواع الأسلحة مثل "مدافع الهاوزر – صواريخ الكاتيوشا – قذائف الهاون – قذائف الدبابات – أعمال القنص – استخدام الألغام في الطرقات المؤدية من وإلى المدينة وفي الجبال والوديان" .

وتركز القصف بشكل متعمد على أحياء تكتظ بالسكان ومنازل مواطنين ومراكز تجارية واسواق عامة وحارات وطرق وشوارع المدينة بل حتى سيارات الاسعاف والسيارات المدنية لم تسلم من ذلك مما ترتب عنه سقوط العديد من الضحايا المدنيين العزل خاصة الأطفال والنساء.

إن الأطفال من أكثر الفئات المُنتهَكة حقوقهم لضعفهم ولقلة خبرتهم بالحياة، لذلك وفرت لهم القوانين الدولية حماية خاصة إلى جانب الحماية العامة للمدنيين، ولتزايد الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال خصوصاً أثناء النزاعات المسلحة. فقد اعتمدت الأمم المتحدة مفوضاً ساميا خاصاً بالأطفال والنزاعات المسلحة، كما يقوم المفوض السامي سنوياً بإصدار قائمة سوداء بمنتهكي حقوق الطفولة في العالم، وقد عرض الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق في تقريره للعام 2003 قائمة بالانتهاكات الأشد خطورة على حقوق الأطفال أثناء النزاعات المسلحة اشتهرت بالانتهاكات الستة المهددة للأطفال أثناء النزاعات المسلحة وهي القتل والتشويه للأطفال، تجنيد الأطفال واستخدامهم في القتال، الاعتداءات الجنسية، مهاجمة المدارس والمستشفيات، قطع سبل المساعدات الإنسانية، اختطاف الأطفال واعتقالهم، كما اعتبر القانون الدولي تجنيد الأطفال تحت سن 15عاماً جريمة حرب، يجب محاسبة من يرتكبها.



وقد قام فريق الرصد الميداني التابع للشبكة اليمنية للحقوق والحريات برصد(285) حالة انتهاك ضد الأطفال في مناطق حجور تمثلت في القتل، والاختطاف، والتجنيد، والحرمان من التعليم، والتهجير القسري خلال الفترة الزمنية للتقرير.
كما قام الفريق برصد توثيق (235) انتهاك بحقوق الطفل توزعت على النحو التالي (17) حالة قتل و(37) حالة إصابة اضافة الى(156) حالة تجنيد و(25) حالة اختطاف واخفاء قسري.
وثق الفريق (90) حالة انتهاك ضد حقوق المرأة منها (14) حالة قتل و(13) حالة إصابة و(7) حالات إجهاض و(8) حالات ولادة غير آمنة و(48) حالة نهب مدخرات.
وبلغ عدد الأطفال الذين قتلوا بفعل ميليشيات الحوثي (17) و (14إمرأه) وتشير تقارير طبية حصل عليها الفريق إلى أن ثلاث طفلات بينهن طفلتين من اسرة واحدة توفين نتيجة الخوف والفزع الذي أثارته منصات صواريخ الكاتيوشا ومدافع الهوزر القريبة من مقرات سكنهن في محافظة الحديدة.

يضاف إلى ذلك الآثار النفسية التي تعرض لها الأطفال حيث يعيش أطفال في محافظة الحديدة وضعاً نفسياً صعباً نتيجة أعمال العنف المفرط ونتيجة لأعمال القتل والجرائم المشهودة حيث لا يمر يوم طولت فترة الاجتياح المسلح للمنطقة دون أن يكون هناك قتل أو دمار وكل ذلك أمام أطفال.







كما أن هناك أطفال فقدوا أسرهم بالكامل وهناك من فقد امة ووالده واخوانه وهناك من دمرت منازلهم وأصبحوا في الشارع واخرين يعيشون حالة رعب مستمر وخوف وقلق واضطرابات نفسية يعيشها أطفال الحديدة الذين تأثر معظم بأدوات القتل كثقافة سائدة حتى على مستوى اللعب نتيجة مظاهر القتل والقصف والدمار التي يشاهدونها بشكل يومي.

أضف إلى ذلك وجود عشرات الأطفال المصابين بإعاقات دائمة وخاصة أولئك الذين بترت اطرافهم أو أصيب بتشوهات جسدية جعلتهم يعيشون وضعاً نفسياً صعباً وكل هذه الانتهاكات والأعمال ترتقي إلى جسيمة بحق الطفولة.





وبالنظر إلى هذه الانتهاكات نجد أنها تصنف ضمن إطار الانتهاكات الستة الأكثر خطورة المشار اليها سابقا.القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الاربع) فأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال ان تسقط تلك الانتهاكات بالتقادم كونها قد أضرت بالمجتمع كآفة وتعتبر جرائم حرب وانتهاكات ضد الإنسانية قامت بها مليشيا الحوثي بقصد جنائي مكتمل الأركان يستدعي الوقوف أمامها من قبل المنظمات المحلية والدولية ومن قبل المجتمع الدولي على الأقل رد اعتبار لتلك القوانين والاتفاقيات والاعلانات الدولية الخاصة بحقوق الطفل .



التي تعد في نظر القوانين الوطنية والدولية انتهاكاً صارخاً خاصة قواعد واحكام القانون الدولي الإنساني وما تضمنته اتفاقيات جنيف الأربع التي تحدثت عن حماية المدنيين وعدم اقحامهم في النزاعات المسلحة.
كما تعد تلك الانتهاكات مخالفة واضحة لقانون حقوق الطفل والاتفاقيات والمواثيق الدولية الصادرة من الأمم المتحدة ومجلس الامن خاصة فيما يتعلق بالانتهاكات الستة الجسيمة



حالات تجنيد الأطفال في محافظة الحديدة

يعد تجنيد الاطفال واستخدامهم جنودا من الانتهاكات الستة الجسيمة التي تحضرها المواثيق والاتفاقيات الدولية حيث يعد تجنيدهم او اشراكهم او استخدامه بشكل فاعل في الحروب جريمة حرب تقود الى الملاحقة القضائية.

كما ان المادة (38) من اتفاقيه حقوق الطفل تحضر اشراك الاطفال دون الخامسة عشر في الاعمال الحربية المباشرة وهو ما أكد عليه للاتفاقية ذاتها وتولي المحكمة الجنائية الدولية اهميه قصوى موضوع تجنيد الاطفال حيث ينص نظام روما الاساسي على انه تجنيد الاطفال الذين تقل اعمارهم عن (15 عاماً) او استخدامهم بشكل فاعل في اي اعمال عدائيه جريمة يعاقب عليها القانون.

لقد زوجت المليشيات الحوثية بل اطفال الى الصفوف الأمامية للجبهات في محافظة الحديدة وتوزيعهم على جبهات القتال المختلفة حيث تمنع المليشيات الحوثية انسحابهم من الجبهات ومن ينسحب من هم فان مصيره الى الموت سواء ان كان من خلال تلغيم الخطوط الخلفية لهم او تصفيتهم بشكل مباشر وذلك اداء الى ازدياد عدد القتلى في صفوفهم.

لقد دأبت المليشيات الحوثية على تجنيد الاطفال بشكل اجباري عن طريق شيوخ القبائل الموالين لها في تلك المناطق التي تقع تحت سيطرتها او ارقام اباء الاطفال بإرسال اطفالهم الى جبهات القتال تارة بالترغيب والترهيب.

وسجل الفريق شهادات لساكنين تفيد بأن ميليشيات الحوثي بإجبار اغلب أولياء الأمور على الدفع بأطفالهم الى التجنيد الاجبار وقد رصد الفريق (384) حالة تجنيد لأطفال ودفعهم الى القتال من قبل مليشيات الحوثي الإرهابية



كما تحدث ساكنين عن احتلال ميليشيات الحوثي بعض المنازل والمدارس وغيرها من المرافق الخدمية والمنشآت الحيوية في مناطق سيطرتها وتحويلها إلى ثكنات عسكرية فضلا عن تخزين كميات هائلة من الأسلحة الثقيلة والمتوسطة بداخلها مما جعلها عرضة لقصف طيران الأمريكي.

المرافق التعليمية

المدارس والجامعات والكليات والمعاهد الفنية والتقنية (الحكومية والخاصة) كانت هي الأخرى أمام مرمى نيران الأطراف المتصارعة في المناطق والمدن اليمنية، وتشير الإحصائيات الموثقة لدينا إلى كارثة حقيقية حلت بالتعليم في اليمن، خصوصا بعد إغلاق ما يزيد عن 75% من إجمالي المرافق التعليمية وحرمان قرابة المليونين طالب يمني من مواصلة تعليمهم في محافظة الحديدة خلال العام الجاري 2025م.

لقد تسببت التصعيد الحوثي الأخير في محافظة الحديدة والبحر الأحمر في تعطيل الدراسة في أغلب المدارس في المحافظة مما تسبب في حرمان المئات من طالب وطالبة من المواجهات المسلحة مواصلة دراستهم بعد تحويل مليشيات الحوثي (26) مدرسة الى ثكنات عسكرية لتخزين الأسلحة وتدريب مقاتليها، وتم تحويل(18) مدرسة إلى سكن للنازحين.

كما قامت مليشيات الحوثي بحرمان المعلمين من استلام مرتباتهم مما اضطرهم إلى صرف جل أوقاتهم في البحث عن مصدر رزق يقوت أطفالهم، فيما تعرض 7 من المعلمين للقتل من قبل مسلحي مليشيات الحوثي وأصيب 25 آخرون بجروح مختلفة، كما تعرض(21) معلماً للاعتقال والاخفاء القسري، فيما تعرض 350 معلماً آخر للتهجير القسري، أما من تبقى من المعلمين في المديرية فقد تحقق فريق الرصد الميداني من حضور 475 معلماً دورات طائفية لمليشيات الحوثي، استمع فريق الرصد لشهادات13 معلماً، حيث ذكروا أن حضور تلك الدورات أمر اجباري من قبل مليشيات الحوثي، يشرف على تنفيذها مشرفون عينتهم مليشيات الحوثي.



المرافق الصحية في محافظة الحديدة



تعمده المليشيات الحوثية استهداف المنشآت الطبية والصحية بهدف إحداث أكبر قدر من الضرر و التأثير المباشر على حياه السكان حيث تم تدمير خمس منشئات صحيه وتحويل بعض المنشئات الصحية الى ثكنات عسكريه ونهبها والعبث بمحتوياتها كما قامت المليشيات الحوثية باعتقال وخطف (17) طبيباً كما قامت المليشيات باختطاف (9) مسعفين صحيين و سيارات اسعاف.

لقد أدت تلك الاعتداءات التي قامت بها مليشيات الحوثي الى توقف تام وتدهر للوضع الصحي والإنساني فوفقاً للقوانين والتشريعات الوطنية وأحكام القانون الدولي الانساني في المواد (9 و 10 و 11 و 12) من البروتوكول الاضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف فان ذلك يمثل جريمة حيث يؤدي توقفها بشكل كامل عن تقديم الخدمات الصحية الضرورية للمواطنين.

لقد أدى استهداف المليشيات الحوثية للمرافق الصحية الى شلل وانهيار يحذر بمخاطر كارثيه بسبب الاعمال العدائية التي قامت بها المليشيات الحوثية ضد المرافق الصحية والمستشفيات في أغلب مديرية محافظة الحديدة.



الفريق الميداني للشبكة اليمنية للحقوق والحريات قام برصد وتوثيق (40) حالة انتهاك طالت المنشآت الصحية وكوادرها الطبية منها (4) حالات قصف منشآت و(9) حالات نهب و(6) حالات إعتقال واخفاء قسري و(21) حالة تهجير قسري للكوادر الطبية.

المستشفيات الطبية تعرضت للقصف المباشر من قبل المليشيات الحوثية أو الاغلاق أو الاستيلاء وتحويلها إلى ثكنة عسكرية مما أدى إلى تفاقم معاناة المدنيين بسبب عدم حصولهم على العلاج والدواء والرعاية الصحية خاصة وأن فيهم من تعرض للإصابة جراء استهداف الميليشيات الحوثية فهي تمطر المدنيين بوابل من أسلحتها وتمنع وصولهم للعلاج في المستشفيات التي تعاني أصلا من انعدام كل مقومات الرعاية الصحية بسبب الحصار ومنع إدخال التموينات الطبية للمستشفيات مما ادي ذلك الي اغلاق الكثير منهن.

الاستنتاجات

في ضوء الزيارات والمقابلات الميدانية التي قام بها فريق الشبكة اليمنية للحقوق والحريات وعملية الرصد والتحقيق للوقائع التي وثقها الفريق الميداني والتي تؤكد ان المليشيات الحوثية مسؤوله بشكل مباشر عن كل الجرائم والانتهاكات وأعمال القتل والتهجير والتدمير المتعمد والممنهج للممتلكات والمنازل والبنى والمنشات الخدمية والصحية والتعليمية التي أرتكبت بحق المدنيين في محافظه الحديدة في انتهاك كن واضح للقانون الدولي الانساني وقواعده العرفية و قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصه القرار 2216 وإتفاق استكهولم وهي جرائم ترتقي الى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ان الشبكة اليمنية للحقوق والحريات تضع كل تلك الانتهاكات والجرائم التي ترتكبها المليشيات الحوثية في محافظة الحديدة أمام الراي العام الوطني والضمير الانساني الدولي وتدعو المنظمات الحقوقية والإنسانية المحلية والدولية ذات العلاقة بحقوق الانسان المهتمة بالشأن اليمني الى تحمل مسؤوليتها الأخلاقية والإنسانية والتدخل السريع لوقف تلك الانتهاكات الممنهجه التي ترتكبها المليشيات بحق ابناء محافظة الحديدة.

كما أن الشبكة اليمنية للحقوق والحريات من خلال مراجعة البلاغات والشكوى والاستماع للشهود العيان ومقابلة أسر الضحايا ومن خلال التدقيق والتأكد من صحة هذه المعلومات الواردة في التقرير تخرج بالاستنتاجات التالية:

- إن معظم القصف العشوائي والهجمات العشوائية بمختلف أنواع الاسلحة الثقيلة والمتوسطة قد استهدفت أحياء سكنية مكتظة بالسكان وأسواق شعبية ومحلات تجارية وفي أوقات الذروة عند خروج الناس لجلب احتياجاتهم اليومية وهي مناطق خالية من أي تواجد للمواقع العسكرية.
- من خلال فريق الرصد والتوثيق للضحايا والممتلكات الخاصة والعامة اتضح أن الضحايا مدنيين وبينهم عدد كبير من النساء والأطفال، كما أن هناك عدد أسر تعرضت للموت الجماعي حيث قتل عدد كبير من الأسرة الواحدة في وقت واحد.
- تبين من خلال الرصد والتوثيق أن هناك كثير من حالات الإصابة قد أصبحوا معاقين أو ذو عاهات مستديمة وخاصة النساء والأطفال نتيجة الألغام الارضية التي زرعتها مليشيات الحوثي بشكل عشوائي.
- من خلال الرصد والتوثيق تبين أن هناك تدمير ممنهج للمنشآت الخاصة والعامة (منازل – مدارس – مساجد – مستشفيات – مكاتب خدمية).

التوصيات

وبناء علي ما سبق رصده وتوثيقه وتوضيحه من انتهاكات وجرائم بحق الانسانية بمحافظة الحديدة فان الشبكة اليمنية للحقوق والحريات توصي بالتالي:

1. نطالب المجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة وأمينها العام والمبعوث الأممي لليمن سرعة التدخل للوقوف حيال تلك الجرائم وتوقيف تلك المليشيات عن ارتكابها تلك الجرائم والانتهاكات بحق المدنيين في محافظة الحديدة.
2. فتح تحقيق شفاف وعاجل في كل قضايا الانتهاكات لحقوق الانسان ومحاسبة كل المتورطين سياسيا وقانونيا وجنائيا وفقا للمواثيق والاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الإنساني الدولي.
3. مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته القانونية والأخلاقية لحماية المدنيين وفقا لوثائق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف.
4. سرعة فك الحصار الخانق والمطبق على سكان مدينة الحديدة من قبل المليشيات الحوثية ومنع الموت الجماعي للمدنيين في محافظة الحديدة وعلى مرأي ومسمع الأمم المتحدة والعالم.

الشبكة اليمنية للحقوق والحريات

Yemeni Network For Rights And Freedoms

https://ynrf.org

info@ynrf.org